

خواطر وآراء صرفية

د. فوزي الشايب

جامعة اليرموك

خطت الدراسات الصرفية العربية خطوات موفقة وناجحة، وحققت تقدماً كبيراً في العقود الأخيرة، بفضل استخدام المنهج المقارن، وتحكيم معطيات علم الأصوات في معالجة القضايا الصرفية، فمقابلة العربية بأخواتها الساميات مكنت الدارسين من الوقوف على تصور أوضح، وزودتهم برؤى أوسع، وأشمل لتطور الأبنية والصيغ العربية. كما أن الإفادة من معطيات علم الأصوات في هذا الميدان جعلت المعالجات الصرفية أكثر دقة، وأكثر علمية وموضوعية، ولا غرو في ذلك فالأصوات تعد المدخل الحقيقي لدراسة الصرف، وأي دراسة صرفية لا تعتمد عليه هي دراسة فجة، قليلة الجدوى. قال الدكتور تمام حسان^(١): "ونحن لا نستطيع أن نبدأ الصرف بلا دراسة الأصوات، بل إننا في بعض الحالات نجد الأصوات ضرورية للنحو أيضاً"، وما ذلك إلا لأن الصرف - كما قال الدكتور عبد الصبور شاهين - هو "قضية الأصوات لاغير"^(٢). والصحيح أن الأصوات هي الأساس الذي تبنى عليه الدراسة اللغوية بشتى فروعها، قال بلومفيلد bloom-field^(٣): "إن وصف اللغة يبتدىء بالفونولوجيا التي تحدد كل فونيم وتقرر ما التراكيب التي تقع".

وعلى هدي من هذين المحورين الأساسيين؛ المنهج المقارن، وتحكيم معطيات علم الأصوات نقدم هذه الخواطر والآراء الصرفية.

أولاً: الخلط بين الزيادتين؛ الصرفية والصوتية

إن أول ما يؤخذ على كثير من الصرفيين المحدثين هو خلطهم بين الزيادة الصرفية والزيادة الصوتية، فبالنسبة لأبنية الأفعال الزيدة، يمثل الصرفيون المحدثون للمزيد بحرفين من ضمن ما يمثلون ب: "انفعل" و"افتعل" ... وللمزيد بثلاثة أحرف ب: استفعل^(٤)... فيعدون همزة الوصل والنون زائدتين في "انفعل"، وهمزة الوصل والتاء في "افتعل"، والهمزة والسين والتاء في استفعل.

ولا يصح مطلقاً ونحن نتحدث عن الزيادة الصرفية أن تعد همزة الوصل منها، لأن هذه زيادة صوتية فحسب، والزيادة الصرفية إنما تكون بالمورفيمات (الوحدات الصرفية) التي تزداد على بنية الفعل لتحدث فيه معنى من المعاني المطردة المعروفة. قال الرضي^(٥): "اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق، لا بد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً. وهمزة الوصل ليست مورفيماً، ومن ثم ليست زيادة صرفية البتة، وعليه فكل واحد من: "انفعل وافتعل" يعد مزيداً بحرف واحد، هو النون في الأول، والتاء في الآخر، وأن "استفعل مزيد بحرفين، هما السين والتاء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه لو جاز عد همزة الوصل زيادة صرفية في "انفعل وافتعل واستفعل" لوجب عد الأمر من الثلاثي نحو: أكتب، وأضرب، وأذهب، مزيداً بحرف واحد، ولكن لا أحد يقول بذلك. وهذا الخلط بين الزيادتين: الصرفية والصوتية، إن هو إلا صدق لتأثير الصرف التقليدي، الذي لم يفرق بينهما، قال ابن جني^(٦): "واعلم أن "انفعل" إنما أصله من الثلاثة، ثم تلحقه الزيادتان من أوله. نحو: قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح". وقد رد ابن عصفور كلام ابن جني بحروفه تقريباً^(٧). ولكن إذا كنا نجد للقديما عذراً في عدم التفريق، فإننا لا نجد للمحدثين أي عذر في ذلك، وخاصة إذا عرفنا أن هذا التمييز بين الصنفين لم يغيب تمام الغيبة عن أذهان بعض القديما، مثل سيبويه الذي كان يعي جيداً أن المزيد زيادة صرفية في "انفعل"، و"افتعل"، إن هو إلا النون في الأول، والتاء في الثاني، والسين والتاء فقط في "استفعل". قال في الكتاب^(٨): "وتلحق التاء ثانية، ويسكن أول الحرف، فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على افتعل يفتعل". فمن عبارته هذه نفهم أن التاء هي الزيادة الحقيقية على بنية الفعل، وأن همزة الوصل زيادة عرضية استدعتها عملية تسكين الحرف الأول، نظراً إلى أنه لا يبدأ في العربية بساكن، فهي إذاً زيادة صوتية، لا أثر لها في تقرير المعنى من قريب أو بعيد. وقديماً قال الخليل^(٩): "والألف التي في اسحنك واقشعر واسحنفر واسبكر ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلاماً للسان إلى حرف البناء؛ لأن حرف اللسان حين ينطق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل".

وعليه فابن جني إما أن يكون قد أجمل عبارة سيبويه اطمئناناً منه إلى حسن فهم القاريء، وإما أن يكون قد تصرف فيها على هذا النحو بناء على سوء فهم منه لها.

وكلام سيبويه على "استفعل" مثل كلامه على "افتعل" - نفهم منه بوضوح أن همزة الوصل زيادة عرضية، وأن الزيادة الحقيقية تتمثل في السين والتاء فقط، قال في الكتاب^(١٠): "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على "استفعل يستفعل".

ثانياً: أصل الزوائد الصرفية في "افتعل واستفعل"

يقطع كثير من اللغويين المحدثين بأن الزوائد واللواحق والأدوات عموماً كانت في الأصل كلمات معجمية لها دلالتها المحددة، ثم أفرغت من معناها الحقيقي شيئاً فشيئاً وبطريقة غير محسوسة، مما أكسبها قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية. قال فندريس:^(١١) "يمكن التأكيد بأن هذه العناصر التصريفية نتجت من امتداد قياسي لكلمات قديمة مستقلة، بعد أن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية، فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة".

وعلى الرغم من اقتناعهم هذا فإنهم يرون أنه من الصعب جداً معرفة أصول هذه الزوائد واللواحق^(١٢) بسبب من إيغالها الشديد في أعماق التاريخ اللغوي، وكثرة التطورات التي مرت عليها خلال مسيرتها عبر أقبية هذا التاريخ.

بيد أن جرجي زيدان حاول - تحذوه في ذلك روح المغامرة العلمية - تحديد أصول بعض هذه العناصر الصرفية، فبالنسبة للزوائد في صيغة "افتعل" أي "ات" قال:^(١٣) "وعند البحث والمقابلة في أخوات العربية يظهر لنا أنها بقية "ات" أو ما يماثلها. وهي لفظة من الألفاظ المطلقة لم تزل مستعملة في العبرانية بمعنى "ذات"، ولا تقع إلاً مفعولاً بها. وهي في السريانية: "يت"، وفي العربية "ذات" مركبة مع "ذا" الإشارية. أما الأصل وحده فقد فقد من لغتنا على ما يظهر، وهذه اللفظة موجودة في سائر اللغات بمعنى الكون المطلق".

وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا التحليل بأنه دعوى يعوزها الدليل، وأنه لا يخرج عن دائرة الظن والتخمين.

وبالروح ذاتها مضى جرجي زيدان يوضح لنا أصل الزيادات الصرفية في صيغة "استفعل" فقال^(١٤) "واستفعل" مزيد فيها "است" . . . وبالمقابلة يلوح لنا أنها بقية فعل فقد من العربية، وحفظ في السريانية بمعنى "مال" وهو "سطا"، حيث قلبت التاء طاءً .

وقد تأثر الدكتور فؤاد ترزي بجرجي زيدان على ما يبدو، فذهب مذهبه بشأن "است" في "استفعل"، ثم تأثر الدكتور داود عبده من بعد بفؤاد ترزي فنقل عنه قوله في هذه المسألة الذي ردد فيه قول جرجي زيدان حرفياً^(١٥) .

وما قلناه عن دعواه بشأن "افتعل" نقوله بشأن "استفعل" . والذي غاب عن ذهن جرجي زيدان هو أن التاء في صيغة "استفعل" هي نفس التاء في صيغة "افتعل"، أي هي تاء المطاوعة ذاتها، فاستفعل كثيراً ما يأتي مطاوعاً، أو المبني للوسط، أو نصف مفعول لصيغة "أفعل"، وذلك نحو: أفدته فاستفاد، وأقلته فاستقال، وأسلمته فاستسلم . . . وعليه، فالحكم على التاء في "افتعل" بأنها بقية كلمة، والحكم عليها في "استفعل" بأنها بقية كلمة أخرى فيه من الاضطراب والخلط ما فيه . وليست السين والتاء والهمزة بقية كلمة واحدة، بل السين بقية كلمة، والتاء بقية كلمة أخرى، والهمزة زيادة صوتية عارضة، وليست بقية شيء البتة .

وقد ذهب أوليري O'Leary إلى أن السين في "استفعل" التي تقابل الشين العبرية والأكدية والآرامية - ما هي إلا الأثر الباقي لجذر قديم يدل على الجعل "make" ، غير أنه يقر بأنه ليس لدينا معرفة محددة حول هذا الجذر^(١٦) . والفرق كبير جداً بين أن تجعل شخصاً ما يقوم بعمل معين، وبين أن يميل الإنسان، أو يقوم بالعمل من تلقاء نفسه .

ثالثاً : نشأة بناءي "افتعل" و "استفعل"

أ - "افتعل"

يرى القدماء أن التاء زيدت حشواً في "افتعل" . قال سيبويه^(١٧) : "وتلحق التاء ثانية ويسكن أول الحرف . . . ولأ تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في افتعل" ، والغرض من زيادتها على حد قول صاحب دقاتق التصريف هو الفرق بين الأمر من قَعَلَ يَقَعِلُ والأمر من الافتعال^(١٨) .

والصحيح أن التاء قد زيدت أولاً لا حشواً، تماماً كما زيدت النون في "انفعل".
 أي أن أصل "افتعل" هو "اتفعل" وبالقلب المكاني تحولت الصيغة إلى "افتعل". وقد
 خصص الدكتور داود عبده فصلاً في كتابه: "دراسات في علم أصوات العربية"
 تحدث فيه عن عملية القلب، مدللاً على ذلك ببعض الأدلة^(٢١)، ومع تقديرنا لهذا
 الجهد العلمي الجاد نقول: إن عملية القلب في "افتعل" قد أثبتت وحسبت منذ أكثر
 من قرن من الزمان^(٢٢) ومن ثم فلا حاجة لإثبات ما هو ثابت، ولكن الذي يؤخذ على
 الباحث الكريم أنه لم يبين لنا بدقة كيف تشكل هذا البناء، ولا كيف اتجه في
 تطوره.

وكنا نتوقع من الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يبين في كتابه "ظاهرة القلب
 المكاني في العربية" كيفية تشكل هذا البناء، وتطوره، ولكنه لم يفعل، واكتفى بعرض
 بعض أقوال المستشرقين بهذا الخصوص^(٢٣) مثل: بروكلمان وبرجشتراسر^(٢٤)
 وهنري فليش^(٢٥).

أما عن نشأة "افتعل" فقد كان على النحو الآتي:

ت + فَعَلَ ء تَفَعَّلَ، والمضارع يَتَفَعَّلُ، ولما كانت المقاطع التي تزداد أولاً تجذب
 النبر الزفيرى إليها، انتقل النبر من التاء إلى الياء، فسقطت حركة التاء، ومن ثم
 أدمج المقطعان القصيران في بداية الصيغة في مقطع واحد هكذا "يَتَفَعَّلُ". قال
 بروكلمان^(٢٤): "والمقاطع البنائية التي تزداد في أول الكلمة تجذب النبر إليها...
 ويؤثر هذا النبر في المقطع الذي يليه مباشرة، فتسقط منه الحركة القصيرة".

ومن هذا المضارع "يَتَفَعَّلُ" اشتق الماضي بإسقاط حرف المضارعة، فكان أن نتج
 "تَفَعَّلَ" "Ita'ala"، فالتقى صامتان في بداية المقطع في أول الكلمة، أي نتج مقطع
 من نوع: "ص ص ح" وهذا لا يجوز، ولا يكون بحال، عربياً ولا سامياً قال
 بروكلمان^(٢٥): "كل مقطع يبدأ في اللغات السامية أصلاً بصوت صامت واحد أو
 همزة". وقال أيضاً^(٢٦): "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن
 يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة. ولذلك فانه إذا وجد مثل هذين الصوتين في
 صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً
 مستقلاً".

والحركة التي تستعين بها العربية لهذا الغرض هي الكسرة، ثم تحقق الحركة

فتتخلق همزة الوصل. قال بروكلمان^(٣٧): "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققه بمعنى أنها تسبق بهمزة". وهكذا جاء الماضي "انْفَعَلَ". وهذا يعني أن الماضي "تَفَعَّلَ" قد هجر أو أميت، ونشأ ماض جديد قياساً على المضارع، وعليه "ففي العربية القديمة نتجت صيغة "انْفَعَلَ" قياساً على نموذج المضارع"^(٣٨).

ثم حصل قلب مكاني تحول فيه "اتفعل" إلى "افتعل". وكنا قد بيّنا ذلك في موضع آخر فليُنظر هناك^(٣٩). ولكن نضيف إلى ما ذكرناه سابقاً أن عملية القلب المكاني على الرغم من أنها عملية فونولوجية عموماً، فإن لها أسساً نفسية متجذرة في الدماغ، فبالقلب المكاني لا تنطق الكلمة كما ينبغي، فالكلمة توجد في الفكر على صورة معينة، ولكنها تنطق من قبل أعضاء النطق على صورة أخرى، وذلك بسبب الإهمال في التنسيق بين الفكر وأعضاء النطق^(٤٠).

هكذا تفسر نشأة صيغة "افتعل"، من حيث القلب المكاني وتتخلق همزة الوصل، وقد فسّر القدماء نشأة همزة الوصل بطريقة انطباعية غامضة، وغير مقنعة، قال المازني^(٤١): "واعلم أن الأفعال قد تسكن أوائلها ويلحقونها ألف الوصل". وقد وضع ابن جني علّة تسكين أوائل الأفعال فقال^(٤٢): "فإن قلت: ولم سكنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل إنما كان ذلك، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حالة واحدة، فلذلك كثر فيها الاعتلال".

ومع أن الإجماع منعقد بين المستشرقين، ويكاد يكون كذلك أيضاً بين الباحثين المحدثين بالنسبة لحصول القلب المكاني في "افتعل" فإن الدكتور الحموز لا يرى ذلك، بحجة أن العرب لم تستعمل الأصل "اتفعل"، قال^(٤٣): "ويترأى لي أن ادعاء القلب في مثل هذه الأفعال مردود بهجر العرب للأصل، لصعوبة النطق". ولا شك في أن الدكتور الحموز قد خالف إلى خلاف الصواب، ذلك أن القلب المكاني الذي حصل في "افتعل" قد تم بفعل قانون صوتي عام^(٤٤). "والقسر الذي تفرضه الصوتيات له من القوة ما لا يستطيع معه فرد أن يتخلص من نيرها"^(٤٥)، وهذا هو فرق ما بين التطورات الصوتية والتطورات الصرفية، "فالتطور الصوتي عام وشامل، لا يترك وراءه بقايا، إذ إنّه يستبدل حالا جديدة مكان حال قديمة"^(٤٦). يعني أن القانون الصوتي قد أحلّ "افتعل" مكان "اتفعل"، وقد بدأ هذا بدون شك

بالأفعال التي تبتدىء بصوت صفيري، وكان قد عمم تدريجياً على كل الأفعال على قدم المساواة^(٣٧).

ولو كان هجر العرب للأصل دليلاً على عدم القلب لكان ينبغي لنا أن لا نعد "قسياً" مقلوبة عن "قووس". ولا أعتقد أن هناك من ينكر كون قسياً منقلبة عن "قووس"، على الرغم من أن "قووس" لم يستعمل، استغنوا بقسي عنه، فلم يأت إلا مقلوباً^(٣٨). ثم إن عدم استعمال العرب لـ "بُرْكَة" لا يعني أيضاً أن "رُكبة" ليست مقلوبة عنها، أية ذلك أن الباء تأتي في هذه الكلمة قبل الكاف دائماً في جميع اللغات السامية الأخرى؛ شقيقات العربية، فهي في الأكدية birku وفي العبرية bērek وفي الآرامية burkā وفي الحبشية berk، وعليه فالأصل هو "بُرْكَة" ثم قلبت إلى رُكبة^(٣٩).

وفي غير القلب المكاني فإن عدم استعمال: اصطلاح وازتحم ونظائرهما لا يعني أبداً أن: اصطلاح وازدحم ليستا متطورتين عنهما. وكذلك فإن عدم استعمال "قَوْلٌ وَيَبَعٌ" لا يعني بحال من الأحوال أن "قال وباع" ليستا متطورتين عنهما. قال ابن جني^(٤٠): "لا يقال في: اضطبر: اضطبر ولا في اضطرب: اضطرب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل، كما لا يقال في قام: قَوْمٌ، ولا في باع: بَيْعٌ، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة". ومع ذلك فإن الأصل "اتفعل" وإن أصبح منقرضاً في العربية ومعظم الساميات فإنه لا يزال حياً في الحبشية في صيغة $tanse^a$ = ارتفع^(٤١) واللغات السامية يشهد بعضها لبعض.

وإذا كان الأصل "اتفعل" قد انقرض من العربية الفصحى، فإنه لا يزال حياً في اللهجات الدارجة لبعض الأقطار العربية، فقد ذكر وليم رايت أنه حي في اللهجة المصرية الدارجة^(٤٢)، وقد مثل له جرجي زيدان بقول المصريين "اتجمع" في "اجتمع" و "أترفت" في "ارتفت"^(٤٣).... وذكر بروكلمان أنه حي في اللهجة التونسية الدارجة أيضاً^(٤٤)، وقال أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب^(٤٥): "ولا تزال هذه الصيغة مستعملة في العربية العامية في مصر والمغرب، ففي مصر يقال مثلاً: اتنصر بمعنى نُصِر، كما يقولون في تونس "iktlib" "كُتِبَ"، وفي

مراكش tsarāk سُرق - ومن المسلم به علمياً أن اللهجات الدارجة لم تأت من فراغ، وإنما هي امتداد طبيعي للهجات العربية القديمة.

ب - "استفعل"

حول نشأة هذا البناء قال سيبويه: ^(٤٦) "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل يستفعل"، وأضاف يقول: ^(٤٧) "ولا تلحق السين أولاً في "استفعل"، ولا التاء ثانية وقبلها زائدة إلا في هذا".

والصحيح أن التاء زيدت على الثلاثي المزيد بأداة التعدية القديمة أي "سَفَعَل"، وهذه التاء هي تاء المطاوعة ذاتها في "افتعل"، ذلك أن "استفعل" هو مطاوع "سفعَل". وعليه فإن تشكل استفعل كان على النحو الآتي:

ت + سَفَعَل + تَسَفَعَل، ومضارعه هو "يَسَفَعَل". ثم بانتقال النبر الزفيري من التاء إلى الياء تسقط حركة التاء، فيدمج المقطعان القصيران، الأول والثاني في مقطع واحد، فتصبح الصيغة: "يَسَفَعَل". ومن هذا المضارع المطور جاء الماضي، عن طريق إسقاط حرف المضارعة، فكان "سَفَعَل": "Isaf ala"، فتشكل سياق صوتي مرفوض، ففصل ما بين الصامتين: التاء والسين عن طريق تخليق مقطع جديد، بالطريقة ذاتها التي وضحتها في نشأة صيغة "افتعل"، ومن ثم نشأت صيغة "أَسَفَعَل"، وبالقلب المكاني الناشئ، عن القانون الصوتي ذاته الذي حول "اتفعل" إلى "افتعل"، تقدمت السين على التاء، ومن ثم أصبحت الصيغة "استفعل". وقد فقدت هذه الصيغة من العبرية. وهي في الحميرية أي العربية الجنوبية "سَفَعَل" بدون همزة وصل ^(٤٨).

فاستفعل إذن مشتق من "سَفَعَل"، وهذه صيغة قد فقدت من العربية، ولكن احتفظ بها سليمة في "استفعل" فقط إلى جانب بعض البقايا اللغوية، مثل: سلقى، وسقلب، وسلع ^(٤٩)، وسنبس ^(٥٠) من نيس كما نص على ذلك أبو عمر الزاهد.

والسين التي في بداية هذه الصيغة الأثرية: "سَفَعَل" ما هي إلا أداة تعدية سامية قديمة، وقد عرفت اللغات السامية أدوات تعدية متنوعة، هي: س/ش، والهاء، والهمزة.

أما السين والشين، فأداتان شقيقتان، تظهر الأولى في العربية والحبشية، في حين تظهر الأخرى في العبرية، والآرامية، والأشورية^(٥١).

وقولنا: إنهما شقيقتان يعني بدهاءة أنه ليست إحداهما أصلاً للأخرى، وعليه، فإما أن تكون كل واحدة منهما أصلاً قائماً براسه، وإما أن تكون كلتاها متولدتين عن أصل آخر مختلف. وقد رجح أوليري كونهما متولدتين عن أصل ثالث هو سين عبرية هي "š" ويرمز لها لاتينياً بـ "s"^(٥٢). ومع تحييد العبرية، فإن عد هذه السين "š" أصلاً لأداتي التعدية: السين والشين، يجعل من السهل علينا فهم هذا التقابل بين الشين في الأشورية والبابلية، وبين السين في العربية والحبشية، باعتباره ناجماً عن تحول هذا الأصل المفترض "š" إلى شين في الأشورية والبابلية، وإلى سين في العربية والحبشية^(٥٣).

ويبدو أن الهمزة هي الأداة الحدثى زمنياً، فهي لا تظهر إلا في المراحل الأكثر حداثة للآرامية، وفي العربية وفي الحبشية، ويظهر أن "السين/ الشين" قدمى هذه السوابق، وتأتي الهاء في مرحلة متوسطة، فقد حلت الهاء محل السين/ الشين في مراحل متأخرة زمنياً، وعلى حسب ما ذكر وليم رايت فقد خضعت السين أداة التعدية القديمة في العربية إلى تغير آخر الا وهو إحلال الهاء مكانها^(٥٤)، وقد احتفظت العربية ببعض الأفعال المصدرية بهذه الأداة مثل: هراح، وهراد، وهراق، وهات... وأخيراً حلت الهمزة محل الهاء كأداة تعدية قياسية جديدة.

وفي الوقت الذي يقطع فيه موسكاتي Moscati بأن الهمزة والهاء لم توجدا متزامنتين في مختلف اللغات السامية^(٥٥)، فإن أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب يميل إلى الاعتقاد بأن أدوات التعدية هذه قد نشأت جميعها في السامية الأولى الواحدة بجوار الأخرى^(٥٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أن جرجي زيدان لم يفتن إلى أن هناك قلباً مكانياً في "استفعل". كما لم يشر إلى ذلك بروكلمان، ولا برجشتراسر ولا هنري فليش، كما غفل عنه معظم الباحثين المحدثين.

بقي أن نقول: إن الأبنية الفعلية المزيدة المعروفة تقليدياً بالخماسي والسداسي مثل انفعل، وافتعل، واستفعل... حرف المضارعة فيها يكون محركاً بالفتح عادة،

غير أن هناك لغة لبعض العرب يضم فيها حرف المضارعة. قال الأنباري^(٥٧): "إن بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما فيقول: يُنْطَلِقُ وَيُسْتَخْرِجُ، بضم حرف المضارعة حملاً على الرباعي".

رابعاً : تطور بناء "افتعل"

أ . تطور "افتعل" في المثال

عندما بنى "افتعل" من المثال بنوعيه نحو: "وعد" و "يبس" نقول عادة: أتعد وأتبس، والأصل: اوتعد، وايتبس، فماذا حصل؟ والجواب عند الصرفيين التقليديين: أن الواو والياء أبدلتا تاين ثم أدغمت التاء في التاء قال سيبويه: (٥٨) "وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في: أتعد، وأتهم، وأتلج، وتراث، وتجاه، ونحو ذلك. ومن الياء في افتعلت من ينست ونحوها".

والذي نخرج به من نص سيبويه هو أن الواو والياء سواء في إبدال التاء منهما، ولكن ابن جني يرى أن الأصل في هذا الباب هو اللواو، وأن الياء محمولة عليها قال (٥٩) "وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في "افتعل" من اليبس واليسر: أتبس وأتسر".

وأما عن علة هذا الإبدال فقد أجاب الصرفيون أنه ضعف الواو في هذا الموقع^(٦٠)، وكراهتهم ترك الواو على لفظها لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها^(٦١)، قال ابن جني: (٦٢) "والعلة في قلب هذه الواو في هذا الوضع تاء، أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء فيقولوا: ايتزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو فقالوا: موتعد وموتزن وموتلج. وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً فقالوا: ياتعد، وياتزن، وياتلج، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قبلها مرة ياء، ومرة ألفاً، ومرة واو، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جلدأ، تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله".

ويرون أن الإبدال كان تاء دون غيرها، لأنها "من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة"^(٦٣). وقد أضاف الرضي إلى ذلك اجتماع الواو والتاء في صفة الهمس على حد قوله^(٦٤). وهذا من البعد والغرابة بمكان.

ويرى الصرفيون أن الإبدال "تاء" على نوعين، مطرد مقيس، والآخر غير مطرد، ولا مقيس نحو: تجاه وتراث، وتقية... فهذه "لا يجوز القياس عليها لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء، فلا تقول قياساً على تقية في وقية تزيير في وزير، ولا تقول في: وجية تجية، ولا في "أعد" "أعد" قياساً على أتلج، ولا في "ولهي" "تلهي" قياساً على تترى. فأما ما تقيس عليه لكثرتة فافتعل وما تصرف منه^(٦٥).

والصحيح أنه لا يجوز من ناحية علمية أن نقول: إن الواو والياء قلبتا تاءين، وذلك لبعد ما بين الواو والياء من جهة، وبين التاء من جهة أخرى، فالواو والياء صوتان مجهوران انطلاقيان، والتاء مهموسة انفجارية، ومن حيث الخارج فالواو طبقيه، والياء غارية، والتاء أسنانية لثوية، فواقع الحال بين هاتين الفئتين يؤكد اتساع شقة الخلاف بينهما صفة ومخرجاً، ولا يصح الإبدال إلا إذا كان هناك تقارب في الخارج والصفات. وقد نص القدماء أنفسهم على هذه الحقيقة فقالوا:^(٦٦) "إن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه".

وإذا لم يكن تشديد تاء الافتعال في مثل "اتصل" و "أبتس" ناجماً عن إبدال الواو والياء تاء لما ذكرنا آنفاً، فإنه لا يزيد في رأينا على كونه عملية حذف وتعويض موقعي، ذلك أن صياغة "افتعل" من المثال بنوعيه تؤدي إلى تشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مزدوجات هابطة لا تسمح بها العربية البتة، وهما المزدوجان: أو: iw في المثال الواوي "أوتعد"، وإي: iy في المثال اليائي "أيتبس" وقد نص سيبويه على رفض العربية لهذه المزدوجات فقال:^(٦٧) "لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة". وينسحب هذا الحكم على الياء أيضاً فلا تثبت هي الأخرى ساكنة بعد كسرة. وما ذلك إلا لأنهما عبارة عن تتابع متجانسات، أو أضداد وكلاهما مرفوض عربياً.

والتطور الطبيعي والحتمي لمثل هذه المزدوجات هو تحولها إلى حركات طويلة، عن طريق التخلص من الصامت وتنمية العنصر الحركي تعويضاً. وهكذا ينتقل "أوتعد" إلى "أيتعد"، و "أيتبس" إلى "أيتبس" بوزن "أيتعل". وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل تطور "افتعل" من المثال. وقد نظر القدماء إلى هذه المرحلة على أنها مناظرة زمنياً للأخرى، ومن ثم فقد عدوا "أيتعل" مثل "أيتعد" و "أيتبس" صيغة

شقيقة لـ "أَتعَل" مثل : أتعد وأتبس . . . ولكنها صيغة أقل من هذه استعمالاً،
و دونها قياسية .

وقد نسب الخليل هذه الصيغة أي "أيتعل" إلى العرب من أهل الحجاز^(٧٨)، وقد
تابعه على ذلك المازني ، وتلميذه المبرد ، قال المازني :^(٧٩) "ويعض العرب من أهل
الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاء في هذا الباب ويجعلهما تابعتين
لما قبلهما كما ذكرت لك، يقولون: موتزن وموتبس وياتزن وياتبس وياتزن وياتزن . . .
والأولى أكثر وأقيس . وقد نص المبرد كذلك على أنها لغة أهل الحجاز، وأن الأصل
والقياس قبلها تاء^(٧٠) . وأما سيبويه فقد أبهم أمر هذه اللهجة واكتفى بالقول: إنها
لناس من العرب^(٧١) . ويظهر أن ابن جني قد تأثر بسيبويه، فأبهم أمر هذه اللهجة
كذلك، وجعل الطريق الأولى أي الإبدال "تاء" لغة لأهل الحجاز، خلافاً لما نص عليه
الخليل والمازني والمبرد، قال:^(٧٢) "ومن العرب من لا يبدلها تاء، ويجري عليهما من
القلب ما تنكبه الآخرون فيقول: ايتعد، ايتزن، ايتبس، ويوتعد، ويوتزن
وياتزن، وياتبس وموتعد وموتبس . وسمع الكسائي: الطريق ياتسق وياتسع أي
ياتسق ويتسع . واللغة الأولى أكثر وأقيس وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن ."

ونعود إلى الصيغتين: "أتعَل" ، و "أيتعل" فنقول: إن القدماء قد تصوروا العلاقة
بينهما على أنها علاقة بين اشقاء، مجرد فرعين يعودان إلى أصل أو أرومة واحدة،
ولا يختلفان إلا في كثرة الاستعمال وقلتها، وفي الأقيسية والألوية . قال
النحاس:^(٧٣) "وتقول في مسائل من التصريف إذا (بنيت)^(٧٤) "أفتعل" من "وعد"،
قلت: أتعد، وكذا أتزن وأتقى . وإن شئت قلت: ايتعد . والأول أجود . وأما تصورنا
نحن للعلاقة بينهما فيقوم على أساس عد "أيتعل" أصلاً لـ "أتعَل" ، وبعبارة أخرى،
العلاقة بينهما في تصورنا هي علاقة الأصل بفرعه، أما النظر أو الشقيق لـ
"أتعَل" فهو "تعَل" (تعى) نحو "تقى" . وهذا يعني ببساطة أن صيغة "أيتعل" قد
تطورت في اتجاهين: الاتجاه الأول كان بتقصير حركة المقطع الأول مع التعويض
عن الجزء المحذوف بمد (تشديد) تاء الافتعال كتعويض موقعي، وبذلك نحصل على
"أتعَل" ، وهذا الاتجاه هو الأكثر في الاستعمال . وكان الدكتور عبد الصبور شاهين
قد ذهب في هذه القضية مذهباً مماثلاً تقريباً، وذلك حيث قال:^(٧٥) "وقد فسروا هذه
الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء، تأثراً بتاء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن

الصحة مطلقاً، لبعء ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر. أما تشديد تاء الافتعال فهو - على حد قوله - مجرد تعويض موقعي بعد إسقاط الواو^(٧٦). وما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين قريب، ولكنه غير دقيق.

والاتجاه الآخر لتطور "ايتعل" كان المقطع الأول برمته دون تعويض، وعن هذا الطريق: جاء: تعل (تعى). وهكذا، فإذا ما أردنا أن نعبر عن العلاقة بين هذه الصيغ، فإننا نقدمها على الشكل التخطيطي الآتي:

افتعل (اوتعد ، ايتبس)

ايتعل (ايتعد ، ايتبس)

يوم

تعل (تعى)

اتعل (اتعد ، اتبس)

تعى

وأما تصور القدماء لهذه العلاقة فإنه يأخذ الشكل التخطيطي الآتي:

افتعل (اوتعد ، ايتبس)

ايتعل

اتعل

(ايتعد ، ايتبس)

(اتعد ، اتبس)

تعل (تعى)

تخذ ، تعى

فصيغة "تعل" (تعى) مثل: تَحَذُ،

تَعَى... متطورة عندهم عن "اتعل"

لا "ايتعل" كما نرى نحن. وقد صور

الأزهري، والتبريزي خطوات هذا

التطور، فقال الأول: ^(٧٧) "اتقى"

كان في الأصل "أوتقى" والتاء فيها

تاء الافتعال، فأدغمت الواو في التاء

وشددت فقليل "اتقى" ثم حذفوا ألف

الوصل والواو المنقلبة تاء فقليل:

تعى يتقى بمعنى "توقى". وإذا قالوا

تعى يتقى، فالمعنى صار تقياً.

ويقال في الأول: تعى يتقى ويتقى.

وقال الخطيب التبريزي: ^(٧٨) "وقد خففت العرب اتقى يتقى، فقالوا: تعى يتقى."

حذفوا ألف الوصل من الماضي، والتاء التي هي فاء الفعل وهي ساكنة فيبقى تَقَى
يَتَّقِي . وليس يطرد هذا التخفيف في جميع التاءات، وإنما جاء في اتَّقَى، واتَّجِه
واتَّخَذ واتَّسَع، فقالوا: تَقَى وَتَجَّه وَتَخَذ وَتَسَّع .

ونعتقد أن تصورنا للعلاقة بين هذه الصيغ هو الأقرب إلى الصواب إن لم يكن
هو الصواب بعينه، ذلك أنه ليس ثمة سبب مقنع لتخفيف "اتَّعل" إلى "تَعَل"، ولكن
تطور "اتَّعل" إلى "تَعَل" له ما يسوغه صوتياً، ذلك أن ابتداء الصيغة بمقطع طويل
مفتوح، يجعلها تتسم بالضعف والتراخي، ولذلك أكثرت العربية من هذا النوع من
المقاطع قبل الآخر ليكون تمهيداً للوقف، وطلباً للراحة. ثم إن هناك مسوغاً آخر
لسقوط هذا المقطع الطويل المفتوح، وذلك لأن همزة الوصل إنما تجتلب توصلاً إلى
النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي لأجله تجتلب استغني عنها^(٧٩)، وعليه
فبإسقاط المقطع الطويل المفتوح من بداية "اتَّعل" تنتج "تَعَل" ومضارعه "يَتَعَل"
وذلك نحو: تَخَذ يَتَخَذ، وَتَسَّع يَتَسَّع، وَتَجَّه يَتَجَّه، بمعنى اتَّخَذ يَتَخَذ، واتَّسَع يَتَسَّع،
واتَّجِه يَتَجَّه . . . قال خفاف بن ندبة:

جلاها الصيقلون فأخلصوها خفاقاً كُلُّها يَتَّقِي^(٨٠) بائر
وقال الآخر: ^(٨١).

ولا اتَّقَى الغـيـور إذا راني ومثلي لُزُّ بالحمسِ الرِّيس
أي لا اتَّقِي الغيور.

والأمر من تَقَى يَتَّقِي : تَقَى : قال عبدالله بن همام السلولي: ^(٨٢).

زيادتنا نعمان لا تَتَسَّيْنُهَا تَقَى الله فينا والكتاب الذي تتلو
ومن الأمر أيضاً قول خدّاش بن زهير العامري: ^(٨٣).

تَقَّوه أيها الفتيان إنِّي رأيت اللة قد غلب الجودا
أي اتَّقَّوه .

وأما الماضي "تَقَى" قال أوس بن حجر: ^(٨٤).

تَقَّاك بكفٍ واحسد وتلذُّه يداك إذا مَسَّهزُّ بالكف يَعْسِلِ
أي اتَّقَّاك ^(٨٥).

ثم مع كثرة استعمال هذه المحذوفات، توهموا أصالة التاء فيها، فاشتقوا منها

أبنية جديدة ليست على معنى "افتعل يفتعل" بل على معنى "فعل يفعل"، فمن تَجَهَّ يَتَّجِه وأصله اتَّجِه، اشتقوا منه: تَجَهَّ يَتَّجِه على وزن فَعَلَ يَفْعَل، وعليه فَتَجَهَّ يَتَّجِه ليست أتية من اللفظ نفسه الذي جاء منه تَجَهَّ يَتَّجِه، لأن هذين أتيا من مادة "وجه" والتاء فيهما زائدة هي تاء الافتعال، أما تَجَهَّ يَتَّجِه، فالتاء فيهما ليست تاء الافتعال، كما كانت في تَجَهَّ يَتَّجِه، ومن ثم ليست زائدة وإنما هي فاء الكلمة، قال ابن جني: ^(٨٦) "وروى أبو زيد أيضاً فيما حدثنا به أبو علي عنه: تَجَهَّ يَتَّجِه، فهذا من لفظ آخر، وفاؤه تاء، وأنشدنا:

قَصْرَتْ لَهُ الْقَسْبِيلَةَ إِذْ تَجَّهْنَا وَمَا ضَمَّاقَتْ بِشَدَّتِهِ ذِرَاعِيْ

وعليه، فمن تَعَلَ يَتَعَلَّ مثل: تَقَى يَتَّقِي، وَتَجَهَّ يَتَّجِه... اشتقت أصول ثانوية على أساس من توهم أصالة التاء في هذه الصيغ المحذوفة من "افتعل يفتعل" بسبب كثرة الاستعمال - على فَعَلَ يَفْعَل، نحو: تَقَى يَتَّقِي، وعلى: فَعَلَ يَفْعَل، نحو: تَجَهَّ يَتَّجِه، فهذه مشتقة من المشتق، فهو إذاً اشتقاق من الدرجة الثانية. وقد ذهب بعض القدماء في هذه الصيغ مذهباً يقترب بعض الشيء، مما نراه فيها، وذلك كالأزهري حيث قال: ^(٨٧) "... فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوا اتَّقَى ^(٨٨) يَتَّقِي بفتح التاء مخففة، ثم لم يجدوا له مثلاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تَقَى يَتَّقِي مثل قضى يقضى".

وقد نشب خلاف بين الكسائي والخليل بشأن تَقَى - أهي المحذوفة من "اتَّقَى" أم أنها أصل ثانوي مشتق، تاؤه فاء؟ ومنشأ هذا الخلاف هو المضارع يَتَّقِي وَيَتَّقِي. فقد نظر الكسائي إلى تَقَى يَتَّقِي، ونظر الخليل إلى تَقَى يَتَّقِي، ومن هنا اختلف حكاهما على هذا الفعل، فقال الكسائي وطائفة من أصحابه هو من الفعل "افتعلت" إلا أنهم نقصوا، إلا تراهم قالوا في غابره "أتَّقِي" بتحريك التاء... وقال الخليل وأصحابه: "تَقَيْت" من الفعل "فَعَلْتُ"، وأنا أتَّقِي بتسكين التاء على يَتَّقِي. قال وهذه لغة من قال: تَخَذَ يَتَّخِذُ ^(٨٩). وواضح أن كلا الرايين صواب بناء على الأساس الذي بني عليه، وإن كان السيرافي قد أنكر: تَقَى يَتَّقِي من أنه لو كان المضارع على هذه الصورة لكان الأمر منه اتَّقَى، ولا يقال ذلك ^(٩٠). قال ابن بري ^(٩١): "يشهد لصحة قول أبي سعيد المتقدم أنه لم يسمع تَقَى يَتَّقِي، وإنما سمع تَقَى يَتَّقِي محذوفاً من اتَّقَى". وهذا يعني أنه يصبوب ما ذهب إليه الكسائي. ولكن

السماع ورد - خلافا لما نص عليه ابن بري - مؤيداً في بعضه للكساني، ومؤيداً للخليل في بعضه الآخر، فقد تقدّم بيت خفاف بن ندبة، والبيت الآخر الذي يبتدىء بـ **وَلَا اتَّقِي**... (٩٢) وذكرنا هناك أن منهم من رواه بسكون التاء، وإلى جانب هذين البيتين ذكر صاحب دقائق التصريف شاهداً آخر يعزز قول الخليل، وهو:

يَتَّقِي بِهِ الصَّيْرَانِ كُلَّ عَشِيَّةٍ فَمَا لِمَا فَوْقَ مَسْتَوْنِهِ يَتَّصِبُ (٩٣)

ب - تطور "افتعل" في المهموز الفاء

وهذا التطور الذي حصل على "افتعل" في المثال حصل مثله في المهموز، نحو: "أخذ" وأسا... فإذا رحنا نبني "افتعل" من "أخذ" نقول في العادة "اتَّخَذَ" والأصل "اتَّخَذَ" بهمزتين، ولكن التقاء الهمزتين مرفوض في كلامهم إذا كانتا في كلمة واحدة - فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً (٩٤) ، وعليه فإذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية، قال سيبويه: (٩٥) "وأعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تخفف، لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف".

فالتقاء الهمزتين إذا مرفوض، والذي يحصل في "اتَّخَذَ" ونظائرها هو مجرد مخالفة بين الهمزتين قوامها الحذف والتعويض، أي حذف الهمزة الثانية والتعويض منها بمد كسرة همزة الوصل، فيصبح الفعل "اتَّخَذَ" بوزن "اتَّعَلَّ"، ثم تواصل هذه الصيغة الوليد تطورها في الاتجاهين اللذين ذكرناهما في باب المثال (٩٦). فبتقصير حركة المقطع الأول، والتعويض من الجزء المحذوف بمد (تشديد) تاء الافتعال نحصل على "اتَّخَذَ" ومن "أسا" اتَّسَى. قال الشنفرى:

وَأَغْضَى وَأَغْضَتْ وَأَسَى وَأَسَتْ بِهِ مَرَامِيْلُ عَسْرَاهَا وَعَزَّتُهُ مُرْمِلُ

قال الزمخشري: (٩٧) "و"أَسَى" بالتشديد: افتعل من الأسوة، وهي الاقتداء، والأصل أن يكون مهموزاً، فأبدلوا من الهمزة ياء للسكون وكسرة همزة الوصل قبلها، ثم أبدلوا الياء تاء وأدغمت في تاء الافتعال". وهذا الأسلوب من التطور كما قدمنا هو الأكثر والأشهر.

ويحذف المقطع الأول برمته نحصل على "تَخَذَ يَتَّخَذُ" ومن هذا المحذوف بمعنى "افتعل" اشتق بناء ثانوي على أساس توهم أصالة التاء فقيل تَخَذَ يَتَّخَذُ، اشتقاق

من مشتق، قال في اللسان: (٩٨) "وانتخذنا في القتال بهمزتين... والانتخاذ افتعال
أيضاً من الأخذ... ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية
فبنوا منه فَعَلَ يَفْعُل، قالوا: تَخَذَ يَتَّخَذُ، وعلى هذا جاء قوله تعالى: (٩٩) "قال لو
شئت لَتَّخَذْتَ (١٠٠) عليه أجراً" . وجاء في الشعر قوله:

تَخَذَهَا سُرِّيَّةً تُقَعِّدُهُ (١٠١).

وقال الممزق العبدى:

وقد تَخَذْتَ رجلي إلى جنب غسْرِها نسيفاً كإفحوصِ القِطَاةِ المَطْرَقِ (١٠٢)

وقد اختلف النحاة والصرفيون بشأن أصل "اتَّخَذَ" كما اختلفوا بشأن "تَقَى"،
فمنهم من ذهب الى أن أصل "أخَذَ" "وَحَذَ" أي أنه في الأصل مثال واوي، ومن هذا
الأصل المثال جاء "اتَّخَذَ" (١٠٣) تماماً كما جاء "اتَّصَلَ" من وصل. فليست "اتَّخَذَ"
عند هذا الفريق من "أخَذَ" في شيء، نظراً إلى صعوبة تفسير إبدال الهمزة تاء.

ومنهم من ذهب الى أن أصل "اتَّخَذَ" "اتَّخَذَ" أي أنه "افتعل" من "أخَذَ" وهذا هو
الذي عليه الزجاج (١٠٤)، وابن خالويه، قال في كتابه "الحجة" (١٠٥): "والحجة لمن قرأ
بألف الوصل: أن وزنه "افتعلت" من الأخذ وأصله "أيتخذت"، لأن الهمزة (١٠٦) تصير
ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب تاء، وتدغم في تاء "افتعلت" فتصيران تاء مشددة.
وهذا هو ما ذهب إليه الجوهري أيضاً. قال في الصحاح: (١٠٧) "ويقال: اتَّخَذُوا في
القتال، بهمزتين، أي أخذ بعضهم بعضاً. والانتخاذ: افتعال أيضاً من الأخذ، إلا أنه
أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء".

وذهب الخليل الى أن تَخَذَ يَتَّخَذُ لغة، وهذا يعني أن التاء ههنا تمثل فاء الكلمة،
وعلى هذا تكون "اتَّخَذَ" افتعل منه. وهذا ما ذهب إليه كل من النحاس وابن جنى
وابن الأثير وغيرهم، قال الأول: (١٠٨) "يقال: تَخَذَ يَتَّخَذُ، واتَّخَذَ افتعل منه" وقال ابن
جنى (١٠٩) "فأما قولهم: "اتَّخَذْتَ" فليست تأوّه بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية
بمنزلة اتَّبَعْتَ من تَبِعْتَ. وقد نص ابن الأثير على أن "اتَّخَذَ" ليس من أخذ في
شيء، فإن الافتعال من أخذ "اتَّخَذَ" بهمزتين لأن فاءها همزة والهمزة لا تدغم في
التاء" (١١٠).

وقد تأثر الدكتور عبد الصبور شاهين برأي هذا الفريق من العلماء فذهب هو

الآخر إلى أن "أَخَذَ" افتعل من "تَخَذَ" ^(١١١). أما الدكتور داود عبده فقد ذهب إلى أنها آتية من "أَخَذَ"، وأن التشديد في التاء إن هو إلا تعويض موقعي بعد سقوط الهمزة، للمحافظة على ما وصفه بالتركيب المقطعي، وقد وضَّح خطوات العملية على النحو الآتي:

اتَّخَذَ ← اتَّخَذَ ← اتَّخَذَ ^(١١٢)

ونحن نقول مع الدكتور داود عبده: أن التشديد تعويض موقعي، ولكن ليس من الهمزة الساقطة، وإنما كما بينا سابقاً هو تعويض من الجزء المحذوف من الكسرة الطويلة في "ابتخذ".

وكما ذهب الكسائي إلى أن "تَقَى" محذوفة من "اتقى"، ذهب الفراء إلى أن "تَخَذَ" محذوفة من "افتعل" أي أن أصلها اتَّخَذَ ^(١١٣) وكما بينا سابقاً فإن المحذوف من "اتَّخَذَ" حقيقة هو "تَخَذَ يَتَخَذُ" وأما "تَخَذَ" فأصل ثانوي، مشتق من المحذوف، فهي صيغة جديدة مستأنفة على أساس توهم أصالة التاء في "تَخَذَ" المحذوف من "اتَّخَذَ".

بقي أن نقول: إن لغة الحجازيين كما ذكر السيوطي هي تَخَذَت ووخذت، وتميم تقول: "اتَّخَذَت" ^(١١٤). وفي هذا القول أبلغ رد على الذين ينكرون كون "اتَّخَذَ" آتية من "أَخَذَ". فاتخذ عند بني تميم لا شك في أنها آتية من "أَخَذَ" طالما أنه ليس من لغتهم "تخذت" ولا "وخذت".

ج - خَصَمَ وَيَخْصِمُونَ

ومن جملة التطورات التي حصلت على صيغة "افتعل" إسقاط تاء الافتعال والتعويض منها كثيراً، وذلك نحو "يَخْصِمُونَ" و"يَخْصِمُونَ" كما جاء في قوله تعالى: "ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون" ^(١١٥). وقد جاءت في هذه الآية قراءات عدة، ذكر منها ابن مجاهد ستاً، ^(١١٦) وهي:

١ - ٢ - يَخْصِمُونَ، بفتح الياء والخاء، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع.

والفتح الخالص بدون اختلاس عن طريق ورش.

٣ - يَخْصِمُونَ: ساكنة الخاء مشددة الصاد، وهي قراءة نافع عن طريق قالون،

وهي قراءة أبي جعفر أيضاً^(١١٧).

٤ - يَخْصِمُونَ : قرأ بذلك عاصم والكسائي وابن عامر وحفص ويعقوب وخلف وابن ذكوان وهشام عن طريق الداجوني وأبي بكر بخلف عنه، وافقهم الأعمش^(١١٨).

٥ - يَخْصِمُونَ : قراءة عاصم عن طريق أبي بكر في أحد وجهيه.

٦ - يَخْصِمُونَ : وهي قراءة حمزة، ويحيى بن وثاب والأعمش^(١١٩)، ورويت كذلك عن أبي عمرو وقالون^(١٢٠).

وذكر غيره قراءة سابعة وهي:

٧ - يَخْتَصِمُونَ : على الأصل وهي قراءة أبي^(١٢١).

هذه هي مجمل القراءات التي وردت في هذا الفعل. ولعله من المفيد أن نذكر أن أبا عمرو قد رويت عنه ثلاث قراءات:

أ - الفتح مثل ابن كثير. ب - اختلاس الفتحة.

ج - تسكين الخاء وتخفيف الصاد، وقد زاد بعضهم وجهاً رابعاً وهو تسكين الخاء وتشديد الصاد^(١٢٢).

فهذه إذاً سبع قراءات في هذا الفعل. وإذا ما تركنا القراءة السابعة جانباً طالعنا السؤال الآتي: كيف تشكل هذا الفعل؟ وما طبيعة هذا التشديد؟

أما بالنسبة لطبيعة هذا التشديد فنقول إنه لغة لبعض العرب قال سيبويه: ^(١٢٣) "وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحدة ولم يكونا منفصلين وذلك قولك : يَقْتُلُونَ وقد قَتَلُوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا فشبهت بقولهم : رُدُّ يا فتى. وقد قال آخرون: قَتَلُوا، القوا حركة المتحرك على الساكن... وتحذف ألف الوصل حيث حركت القاف...".

وإذا كان سيبويه قد ذكر صورتين لماضي يَقْتُلُ هما : قَتَلَ وَقَتَّلَ، فإن ابن جني أضاف الثالثة هي قَتَّلَ^(١٢٤). وقد نسب أبو حاتم هذه اللغة إلى بكر بن وائل وتميم بن مرة^(١٢٥) وإذا كان ماضي يَقْتُلُ هو "قَتَّلَ" فإن ماضي يَخْصِمُ هو خَصِمَ سمعنا به أو لم نسمع، نظراً إلى أنها لغة وتصديق ذلك القراءة المنسوبة إلى الحسن "خَطَفَ" و خَطِفَ^(١٢٦)، من قوله تعالى "إِلا من خَطِفِ الخطفة"^(١٢٧)، وإلى جانب الحسن نسب ابن خالويه هذه القراءة "خَطِفَ" إلى قتادة وعيسى^(١٢٨). وجاء في إعراب

القرآن للنحاس: (١٢٩) "يقال إذا أخذ الشيء بسرعة خطف وخطف وخطف وخطف وخطف والاصل في المشدات اختطف". وقال سيبويه (١٢٠): "ومن قال: قتل قال ردف في ارتدف... وعلى هذه اللغة كانت قراءة بعض المكين "مردفين" (١٢١) اي مرتدفين.

وروى الخليل وهارون "مردفين" (١٢٢) بضم الراء، وقرئ "مردفين" أيضاً بكسر الراء (١٢٣).

أما كيف تشكل "يخصمون" وماضيه القياسي "خصم" فالذي نفهمه من كلام القدماء أن العملية قد تمت عن طريق إعلال بنقل حركة تاء الافتعال إلى الساكن قبلها، أو حذفها فقط، وتدغم التاء في الصاد فيحرك الأول بالفتح إن نقلت الحركة أو الكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وقد وضع الأنباري خطوات هذه العملية بقوله: (١٢٤) "فمن قرأ "يخصمون" بفتح الياء والحاء، نقل فتحة التاء إلى الخاء وأبدل من تاء الافتعال صاداً، لأن التاء مهموسة والصاد مطبقة مجهورة! (١٢٥) فاستثقل اجتماعهما فابدلوا من التاء صاداً لتوافق الصاد في الإطباق وأدغموا إحداهما في الأخرى. ومن قرأ بكسر الخاء حذف حركة التاء ولم ينقلها إلى الخاء، وأبدل من التاء صاداً، وأدغم إحداهما في الأخرى، وكسر الخاء لسكونها وسكون الصاد الأولى، لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، ومن قرأ بكسر الياء والحاء كسر الياء اتباعاً لكسرة الخاء والكسر للإتباع كثير في كلامهم.

والأمر في الماضي مثله في المضارع، بيد أنه في الماضي تحذف همزة الوصل بسبب من تحرك الأول، إما لنقل الحركة إليه، وإما لتحريكه بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين (١٢٦).

وقد حذا الدكتور عبد الصبور شاهين حذو القدماء في هذه المسألة ففسر نشأة "خصم" بقوله: (١٢٧) "وأصل "خصم" ... اختصم، تجاوزت التاء والصاد وهما صوتان متقاربان، وسقطت الحركة الفاصلة بينهما فتأثرت التاء بالصاد وقلبت صاداً مثلها هكذا:

إِخْتَصِمَ ← إِخْتَصِمَ ← إِخْصِمُ

وينتج عن ذلك - على حد قوله - اجتماع ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينهما، فأسقطت همزة الوصل الأولى وحركت الخاء بالفتحة: إِخْصِمُ ← خِصْمُ.

وقد عرفت العربية تجاور ثلاثة صوامت استثناء في هذه الصيغة، وجاء من ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء: وهم يَخْصَمُونَ.

وهذا التفسير يتسم من وجهة نظرنا بتبسيط للظاهرة مخلّ وفيه غير قليل من الأفكار التي تحتاج الى المناقشة.

وأول ما يسأل عنه هو الادعاء بتسكين التاء: اِخْتَصِمَ ← اِخْتَصِمَ، ما الداعي إلى تسكين التاء؟ مع أن العربية لا تسمح بالتقاء الساكنين حشواً؟ كيف نفسر هذا السلوك الذي يتناقض كل التناقض وخصائص العربية؟ صحيح أن اللغوي - كما قال ديفيد كرستل - لا بد أن يكون مصاباً إلى حد ما بنوع من الازدواج في الشخصية، أي لا بد أن يكون له عقلان، العقل التحليلي المدرب على حل الالغاز... ثم العقل الخيالي الذي يسمح له بالتفكير في بعض المسائل النظرية والفلسفية في اللغة^(١٣٨). ولكننا لا نقبل من اللغوي أي تحليل لا يأخذ في الاعتبار، خصائص اللغة، وواقع الظواهر التي يعالجها. وعليه فإن الادعاء بأن الخطوة الأولى في تطور اختصم نحو خصم، هو تسكين تاء الافتعال ادعاء مرفوض جملة وتفصيلاً.

ثم إن قوله "وينتج عن ذلك اجتماع ثلاثة صوامت" كلام فيه تسامح، وهو غير دقيق. وكان ينبغي له أن يقيد قوله السابق بعبارة "من ناحية وظيفية" أما من الناحية النطقية فالصامت المشدد صامت واحد طويل. قال فندريس: (١٣٩). "ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في "أنا" atta، وساكن واحد في ata "أنا". فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في "ata" يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة نجده في "atta" ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق". وقد تنبه بعض القدماء إلى هذه الحقيقة قبل اللغويين المحدثين. قال الرضي: (١٤٠) "والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو: يمدُّ زيد، أو ساكناً نحو يمدُّ، "وقفاً".

وعليه فإن قول الدكتور عبد الصبور شاهين إن العربية قد عرفت تجاور ثلاثة صوامت بشكل استثنائي في "يَخْصَمُونَ" وأن هذا قد جاء في قراءة أبي عمرو بن

العلاء قول مردود، فالعربية لا تسمح أعرافها بالتقاء صامتين حشواً البتة،^(١٤١) فضلاً عن ثلاثة صوامت. فالقول بأن أبا عمرو بن العلاء قد جمع في بعض قراءاته بين ثلاثة صوامت زعم باطل، وقد فسّر المحققون ما حكى عن أبي عمرو من الجمع بين ساكنين أنه اختلاس حركة، وأن عدم ضبط الراوي للنقل عن أبي عمرو كان السبب في هذا الزعم. وكنا قد ذكرنا القراءات التي وردت في "يَخْصَمُونَ"^(١٤٢) وعرفنا ما نسب إلى أبي عمرو منها وهي: يَخْصَمُونَ بفتح الياء والخاء، وَيَخْصَمُونَ باختلاس فتحة الخاء ثم يَخْصِمُونَ بتسكين الخاء وتخفيف الصاد، ولكن نسب بعضهم إليه الجمع بين الساكنين في هذه الآية،^(١٤٣) وقد رُدَّ ذلك أبلغ رد. قال النحاس:^(١٤٤) "فأما أصحاب القراءات وأصحاب نافع سوى ورش فإنهم رَووا عنه "وهم يَخْصَمُونَ" بإسكان الخاء، وتشديد الصاد على الجمع بين ساكنين... وإسكان الخاء لا يجوز؟ لأنه جمع بين ساكنين، وليس أحدهما حرف مدّ ولين، وإنما يجوز في مثل هذا إخفاء الحركة، فلم يضبط كما لم يضبط عن أبي عمرو "فتوبوا إلى بارئكم"^(١٤٥) إلا من رواية من يضبط اللغة، كما روى عنه سيبويه أنه كان يختلس الحركة. وجاء في اللسان:^(١٤٦) "وأبو عمرو يختلس حركة الخاء اختلاساً. وأما الجمع بين الساكنين فلحن" وأبو عمرو هو من الفصاحة بحيث يؤمن معه من اللحن وخاصة في كتاب الله.

والذي يصح عندنا أن التشديد في "خَصَمَ" ونحوها لم يأت - كما وصف القدماء وبعض المحدثين - من الماضي "اختصم". وإنما حصل التطور في المضارع "يختصمون" بإسقاط تاء الافتعال دون حركتها، التي تتصل بعد سقوط التاء بالخاء مباشرة، ثم يعوض من التاء الساقطة بمدّ (تشديد) الصاد كتعويض موقعي ومن ثم تصبح الصيغة "يَخْصَمُ". فالعملية إذا لا تزيد على كونها عملية حذف وتعويض موقعي. فلم تدغم التاء في الصاد، لأن الإدغام لا يتم بين المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين^(١٤٧)، وتحول التاء الانفجارية إلى صوت صفيري يصعب تفسيره من ناحية صوتية، وإن كانت التاء والصاد قريبتين من بعضهما.

وبمماثلة حركة الخاء لحركة الصاد نحصل على "يَخْصِمُ"، وبمماثلة حركة الياء لحركة الخاء والصاد نحصل على "يَخِصِمُ".

ومن هذا المضارع "يَخْصَمُ" المتطور عن "يختصم" جاء الماضي عن طريق إسقاط

حرف المضارعة، فكان "خَصِمٌ".

خامساً: بعض قضايا الهمز

أ - مَلَكٌ

لقد اختلف بشأن "ملك" كثيراً، فذهب أكثرهم إلى أنه محذوف من "ملاك" بدليل جمعه على ملائك وملائكة، ويورود هذا الأصل في الشعر، قال علقمة بن عبدة^(١٤٨):

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ تَنْزَلَ مِنْ جِوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وهذه رواية سيبويه، وهي المشهورة، وأما رواية أستاذه الخليل فهي:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ تَبَارَكَ مِنْ فَوْقِ السَّمَاوَاتِ مَرْسَلُهُ^(١٤٩)

وهو عند الخليل وظاهر قول سيبويه "مَفْعَلٌ" من الألوك وهي الرسالة. قال الخليل: ^(١٥٠) "والأصل: مَأَكٌ فقدموا اللام وأخروا الهمزة فقالوا: "ملاك" وهو مفعول من الألوك وهو الرسالة. واجتمعوا على حذف همزته كهمزة يرى". وأما سيبويه فإنه تابع أستاذه بأن ملكاً محذوف من "ملاك"^(١٥١). ولكنه لم يذكر ما إذا كان هناك قلب مكاني أو لا، غير أن تمثيله يوحي بأنه كأستاذه يعد "ملاك" مقلوباً عن "مَأَكٌ" فقد قدم "مَأَلِكَةٌ" على "مَلَائِكَةٌ"^(١٥٢).

وقد ذهب الكسائي مذهب الخليل وسيبويه في هذه الكلمة، فهي عنده محذوفة من "ملاك" المقلوب من "مَأَكٌ"^(١٥٣).

وفي مقابل هذا الرأي ذهب أبو عبيدة إلى أنه ليس ثمة قلب البتة وأنه "مفعول" من "لَأَكٌ" يعني أن فاء الفعل "لامٌ" وليس همزة^(١٥٤). وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي عبيد أيضاً^(١٥٥). ولابن كيسان فيه رأيان: أنه "فعل" من الملك أي القوة^(١٥٦)، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي عبيدة أيضاً^(١٥٧). والرأي الآخر لابن كيسان أن أصله "ملاك" على وزن "فعال" فالهمزة زائدة^(١٥٨).

وذهب بعضهم إلى أن ملكاً مشتق من "لاك يلوك"^(١٥٩) أي أن فاءه لام، وعينه واو ولامه كاف، وعليه فملك وزنه "فَعَلٌ" والملائكة على هذا القول "مفاعلة" والهمزة فيه بدل من الواو - على حد قولهم - ولكنه إبدال شاذ كالهمز في مصائب.

وزهب النضر بن شميل إلى أن ملكاً لا اشتقاق له في كلام العرب وقد علق أبو حيان على قوله: "وهو مما فات علمه" (١٦٠).

وإذا كان الخليل (١٦١) وسيبويه (١٦٢) والمازني (١٦٣) وابن السراج (١٦٤) وغيرهم قد نصوا صراحة على أن العرب التزمت إسقاط الهمزة في "مَلَك"، وإنما لا تظهر إلا في الشعر لأجل الضرورة الشعرية، فإن بعضهم جعل ذلك جائزاً وليس لازماً، قال صاحب كشف المشكل: (١٦٥) "والذي يجوز توهينه وهمزه: هؤلاء وهؤلاء، والبرية والبرينة، والنبى والنبى، والنبوة والنبوة ومَلَك وملاك".

وعليه فهناك إذاً غير واحد من الآراء بشأن أصل "ملك"، ولكن الرأي الأقرب إلى الصواب إن لم يكن هو الصواب بعينه أنه في الأصل "مَلَأَك" وهو الرأي الذي قال به أكثر اللغويين والنحويين، بقطع النظر عن كونه من "الك" أو "لأك" وذلك لأن معنى هذين الفعلين يدور حول الرسالة والإرسال، والملك رسول من الله، ولذا نص الخليل على ذلك بقوله: (١٦٦) "وهو مفعول من الألوک وهو الرسالة". وبعد أن أورد سيبويه بيت علقمة قال: "وإنما يريد: الرسالة" (١٦٧). وقد قطع ابن السكيت بقوله: (١٦٨) "والملك أصله ملاك. وهي الرسالة". ثم إن رواية العين لبيت علقمة تعد أبليغ دليل على كون "ملاك" مأخوذاً من "الك" أو "لأك"، وعلى الرغم من كل هذا فقد أثر الدكتور الحموز أن يأخذ برأى من يقول: إن "مَلَأَك" فعل "أي أن ميمه أصلية. قال: (١٦٩) "ويتراءى لي أن الظاهر في هذه اللفظة أن تكون من "ملك" على أن الميم أصلية، فلا حذف فيها ولا قلب. ولعل ما يعزز ذلك أن مادة "ملك" أصل قديم في اللغات السامية، ولعل ما يعزز ذلك أن ملاك (١٧٠) لم ترد إلا في قول الشاعر الشاذ:

فلست لإنسي ولكن لملاك

ونبدأ برد هذا القول من آخره، فنقول، قد وردت هذه الكلمة، "ملاك" في غير هذا الموطن، فليس صحيحاً حصر مجيئها بهذا البيت، فقد ذكر الأنباري في اثنين من كتبه شاهداً آخر وهو قوله:

أبشروا بالعذاب والتنكيل	أيها القتاتلون ظلماً حسيماً
من نبي وملاك ورسول	كل أهل السماء يدعو عليكم
د وموسى وحامل الإنجيل (١٧١)	قد لعنتم على لسان ابن داو

وقد ورد البيتان الأول والثاني في لسان العرب أيضاً (١٧٢).

ثم إن تكسير "ملك" (١٧٣) على : ملانك وملانكة، يعزز إن لم يقطع بكون "ملك" فلاك، فظهور الهمز في الجمع، يدل على وجوده في المفرد، ولا سيما إن المفرد قد جاء بالهمز في الشواهد التي سبق ذكرها، وقد يعترض معترض بأن هذه الكلمة قد وردت في شاهدين فقط، ونرد فنقول: - كما قال ابن درستويه قديماً - "وليس كل مستعمل مسموعاً مروياً" (١٧٤) وخاصة أنه أصل مستثقل بسبب وجود الهمز فيه. وعليه فإن تصريف "ملك"، ودلالته تعززان، إن لم تقطعا بأن أصله "ملاك". ثم خفف بإسقاط الهمزة، فاتصلت ففتحها باللام ومن ثم أصبح ملكاً. وتخفيف الهمزة في مثل هذا مطرد، وله نظائر مثل : مرأة - مرّة (١٧٥)، و تَوَيَّزَ وأصله: يَزُّنُ (١٧٦)، وأسأل وأسأل (١٧٧)، ومن "أسل" سرى حذف الهمزة بفعل القياس إلى بقية صيغ المضارع (١٧٨).

وعلى أساس أن ملكاً أصله "ملاك"، اختلف ما إذا كان هناك قلب أو لا. وقد بينا مواقف النحويين والصرفيين من هذه القضية، ونود أن نشير إلى أن حدائق الصرفيين يرونه غير مقلوب، وأنه "مفعل" من "لاك". قال ابن جنبي: (١٧٩) "وينبغي أن يعلم أن أصل تركيب "ملك" على أن الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف، لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصرف الفعل... ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة. فهذا يدل على أن الفاء لام، والعين همزة". وقال الرضي: (١٨٠) "ومذهب أبي عبيدة أولى لسلامته من ارتكاب القلب".

ب - "معائش"

قرأ من السبعة، نافع عن طريق خارجة، وابن عامر في رواية (١٨١): "وجعلنا لكم فيها معائش" (١٨٢) بالهمزة. ومن خارج السبعة قرأ بذلك الأعرج وزيد بن علي والأعمش (١٨٣). ولقد أثارت هذه القراءة ثائرة النحويين، وحملوا عليها بشدة، نظراً إلى أنه لا مكان للهمز - بحسب معاييرهم - ههنا. وكان سيبويه قد تجاهل هذه القراءة، فلم يشر إليها، ولكنه نص على أن العرب لا تهمز هذه الكلمة، ولا أمثالها، وذلك حيث قال: (١٨٤) "ولم يهمزوا: "مقاول" و "معائش"، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع "مقالة"، و "معيشة" وأصلهما التحريك فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت معيشة"، ومقولة".

وإذا كانت العرب لا تهمز "معاش"، فإن همزها خارج عن طريقة كلامهم، ومن ثم فهو غلط، وقد حكم سيبويه على هذه القراءة بأنها غلط بطريق غير مباشر عندما حكم على همز "مصائب" بأنه "غلط"، وذلك حيث قال: ^(١٨٥) "فأما قولهم: "مصائب" فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعَلَةٌ. وقد قالوا: مصاوب". ولقد حاول الفارسي أن يجد العذر للعرب في هذا الغلط، وأمثاله فقال: ^(١٨٦) "إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنه ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء، فزاعوا عن القصد".

وعلى أية حال، فإن سيبويه في حكمه على "معاش" بأنها لا تهمز، يكون قد مهد السبيل، وفتح الباب على مصراعيه لتوجيه سهام النقد إلى هذه القراءة والظعن فيها لكل من جاء بعده، ويكون بذلك أول من بدأ بتخطئة القراء ^(١٨٧) ولو أن ذلك كان بطريق غير مباشر، وينبغي على هذا بأن قول الدكتور شوقي ضيف بأن الكسائي كان هو البادئ بذلك، وأن القراء هو الذي بدأ شن هذه الحملة بقوة، وأنهما هما اللذان فتحا الطريق للبصريين التاليين لهما لتخطئة بعض القراء ^(١٨٨) - غير دقيق.

وقد تباينت مواقف النحويين من هذه القراءة، فالأخفش اكتفى بوصف الهمز ههنا بأنه ردي ^(١٨٩). وقد غالى النحاس والمازني كثيراً في موقفيهما منها، فالأول عدها لحناً لا يجوز ^(١٩٠)، وتجاوز الآخر القول بتلحينها إلى الطعن في كفاية القارئ نفسه فقال: ^(١٩١) "فأما قراءة من قرأها من أهل المدينة "معاش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية. وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا". وقد حذا المبرد حذو أستاذه وترسم خطاه ^(١٩٢). وكذلك لحنها ابن خالويه ^(١٩٣)، وقال ابن الأثير ^(١٩٤) "ومن العجب أن يقال: إنه لا يحتاج إلى معرفة التصريف. ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم وهو من أكبر القراء السبعة قدراً وأفخمهم شأناً قال في "معاش" معاش بالهمز، ولم يعلم الأصل في ذلك فأوخذ عليه، وعيب من أجله... وهذه لفظة "معاش" لا يجوز همزها بإجماع من علماء العربية لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، ولا تكون عيناً، نحو "سفائن". وفي هذا الموضع غلط نافع رحمة الله

عليه، لأنه لا شك اعتقد أن معيشة بوزن فعيلة، وجمع فعيلة هو على فعائل، ولم ينظر إلى أن الأصل في معيشة مَعِيشة على وزن مَفْعلة.

وفي الحقيقة إن الطعن في هذه القراءة، وتلحينها، فيه غير قليل من التجني، فالقراءة سنة، والسنة تقضي على اللغة ولا تقضي اللغة على السنة^(١٩٥). وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها^(١٩٦). إن اعتراض النحاة على هذه القراءة وتلحينها توحى بأن نافعاً كان مجتهداً، ولكن القراءات لا تكون بالاجتهاد والرأي. آية ذلك قول نافع: "ولم أقرأ حرفاً لا يجتمع عليه رجلان من الأئمة"^(١٩٧). وقد تحدث عنه ابن مجاهد فقال: ^(١٩٨) "وكان عالماً بوجوه القراءات، متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده". وقال الأندرابي: ^(١٩٩) "وكان - مع علمه بقراءة القرآن ووجوه علمه - يتبع النقل والأثر، ويتجنب القياس برأيه والنظر".

وعلاوة على ذلك فإن هذه القراءة "معاش" لم ترد عن نافع وحده، فقد رويت كما ذكرنا قبلاً عن قراء عرب صرحاء، والعرب محميون من الخطأ في اللفاظ^(٢٠٠). فالعربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما الجائز غلظه في المعاني^(٢٠١). وإذا كان الأمر كذلك كان الطعن في هذه القراءة وتلحينها باطلاً نظراً إلى أنها قد رويت عن تابعي عربي صريح هو ابن عامر اليحصبي قارئ الشام الذي أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قبل ظهور اللحن، كما رويت عن الأعرج أحد كبار قراء التابعين، وعن زيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه فيه أحد، وعن الأعمش وهو من الضبط والاتقان والحفظ والثقة بمكان، ولهذا فإن أبا حيان نص على وجوب قبول "معاش" بالهمز، على الرغم من عدم قياسيتها لرواية هؤلاء الأئمة لها، "وهم ثقافت فوجب قبوله"^(٢٠٢). ولم يبال بموقف النحاة البصريين منها فأطلق صيخته المشهورة: ^(٢٠٣) "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة". "وقال بهذا الصدد أيضاً: ^(٢٠٤) "وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا ننظر إلى قولهم إن هذا لا يجوز".

ومع أن القراء قد نص على أن "معاش" لا تهمز، فإنه عاد فقال: ^(٢٠٥) "وربما

همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف". وعليه فقراءة نافع لم تخرج عن حد كلام العرب، ولله در ابن الجزري حيث يقول: (٢٠٦) "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها".

والصحيح أنه لا يجوز من ناحية علمية أن نحكم على هذه القراءة بأنها لحن أو خطأ، ذلك أن عالم اللغة، ليس في مجال الاختيار بين استعمالين، أحدهما صحيح والآخر خاطئ، إذ إن ما بينهما مجرد اختلاف ويجب عليه أن يصفهما معا في دراسته، ثم يترك للآخرين مهمة تقرير أيهما أكثر ملاءمة للمواقف الاجتماعية المختلفة (٢٠٧).

ونقول بعد هذا كله، إن همز "معاش" في رأينا هو التفسير الأصلي لـ "معيشة"، وذلك لأن معيشة - "مفيلة" (٢٠٨) متطورة عن "مَعِيشَة" بوزن "مَفْعَلَة" عن طريق المخالفة بين عنصرَي المزدوج الصاعد "ي: yi" بحذف الياء والتعويض منها بمد الحركة، وهذا يعني أن العين قد سقطت، وأنه من ثم ليس لدينا ياء في "معيشة" حتى نطالب بوجود ظهورها في الجمع. وعليه فإذا ما صببنا مادة "معيشة" في قالب "مفاعل" فلن نجد شيئا في "معيشة" يقابل العين في صيغة "مفاعل" سوى كسرة الصيغة هكذا معا - ش: ma, āis̄. وهنا تلتقي حركتان، أي يتشكل ما يعرف في الدراسة الصوتية بـ hiatus، ومثل هذا السياق الصوتي لا يجوز عربياً ولا سامياً بحال من الأحوال، وللتخلص من هذا السياق المرفوض تحقق الحركة الثانية، أي الكسرة، وبتحقيقها تتخلق الهمزة. هي هذه التي نجدتها في "معاش". فقراءة نافع وابن عامر وغيرهما بالهمز تمثل في رأينا التفسير الحقيقي لمعيشة، وليس "معاش". وأما قراءة الجمهور "معاش" فهي لا تزيد عندنا على كونها تسهيلاً للهمزة في "معاش"، وعليه فمعاش متطورة عن "معاش". وما يقال عن معيشة يقال عن نظائرها مثل مكيدة ومخيلة، ومصيبة ومنازة ومزادة ومقامة، فتكسير هذه وأمثالها الأصل فيه أن يكون مهموزاً نظراً إلى سقوط العين في كل واحدة منها، ثم تخفف الهمزة بالحذف فتتخلق الياء، ولكن التسهيل يغلب أحياناً فلا يكاد يسمع معه الهمز، أو العكس، وأما قول الأخطل: (٢٠٩).

وَأَنِّي لِقَوَامٍ مَسْقَاوَمٍ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

ومثله في النثر قول علي كرم الله وجهه: "قلو مثلهم لعقلك في مقاومهم المحمودة"، وقوله "يعجّون إلى ربهم من مقاوم ندم واعتراف" (٢١٠) فليست "مقاوم" جمعاً لـ "مقامة" وإنما هي جمع لـ "مقوم" أي جمع لأصل مهجور، ممات، ومثلها "مصاوب" أيضاً في قول الآخر: (٢١١).

يُصَاحِبُ الشَّيْطَانَ مِنْ يَصَاحِبِهِ فَهُوَ أَدْنَى، جَمْعٌ مَصَاوِبِهِ

قال سيبويه: (٢١٢) "وقد قالوا: مصاوب". ومن هذا الشاهد الشعري، ومن نص سيبويه، يتضح لنا أن ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي من أن "مصاوب" لم يسمع (٢١٣)، غير صحيح. فهذان، مقاوم، ومصاوب ليسا جمعين للمعل، مقامة ومصيبة، بل هما جمعان لأصلين مهجورين هما: مَقُومٌ وَمُصِيبَةٌ، قال الزجاج: (٢١٤) "وقد أجمع النحويون على أن حكوا مصائب في جمع مصيبة بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهم من الشاذ، أعني مصايب" وقد ذكر أبو حيان أيضاً أن النحويين البصريين والكوفيين قد أجمعوا على أن همز مصائب غلط من العرب (٢١٥). وقد حاول ابن جني أن يجد تفسيراً وعذراً للعرب في غلطهم هذا فقال: (٢١٦) "وكان الذي استهوى في تشبيهه بـ مصيبة بياء صحيفة، أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلاً، وقد عومل لذلك معاملة الزائد". وحتى لا يحكم الزجاج على العرب بالغلط، ذهب إلى أن الهمز في "مصائب" إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا: في وسادة: إِسَادَةٌ. ثم أردف يقول: (٢١٧) "وهذا أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب، وكان له وجه من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يتبع فيه السماع، ولا يجعل قياساً مستمراً". ولكن الذي يؤخذ على تفسير الزجاج هذا هو أنه لا يصح علمياً أن نقول إن الواو قد قلبت همزة.

والهمزة عندنا في مصائب هو الأصل، كالهمز في معائش تماماً، وما يصفونه بالوجه القياسي إن هو إلا تخفيف للهمزة بالحذف فتتخلق الياء، ولهذا نجد هذه الأزواجية، وهي الجمع بين الأصل والفرع في تكسير مثل: منارة، ومكيدة، ومصيدة، ومزادة، ومصيبة ومعيشة ومصير... قال الحطيئة: (٢١٨).

حَتَّى إِذَا حَصَلَ الْأَمْرُ رُ وُصِرَ لِلْحَسْبِ الْمَصَانِرُ

وقال الحكمي: (٢١٩).

ولم يجعل مصاندها يرابيعاً ولا وحراً

وقد جاءت "معانِب" بالهمز في كلام علي كرم الله وجهه (٢٢٠)، وهي من العيب. وقد جاءت مهموزة كذلك في كلام الجاحظ (٢٢١)، وفي لسان العرب أيضاً (٢٢٢). وقد قالوا: مدائن ومدائن، قال المازني: (٢٢٣) "وأما مدائن فقد اختلف العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم "فعائل" فهمز. وقال بعضهم: هي "مفاعل" فلم يهمزوا". والخلاف في الحقيقة هو خلاف بين العلماء بشأن هذه الكلمة، أما العرب فمنهم من جاء بهذه الكلمة على الأصل، أي "مدائن" لأن مدينة - كما قال الفراء - فعيلة (٢٢٤) فتكسيها إذن هو "مدائن" ثم تسهل الهمزة بعد ذلك فنحصل على "مدائن".

ومن مظاهر هذه الازدواجية جمعهم "مزادة" على "مزائد" قال الطرماح: (٢٢٥).

مزائدُ خرقاءِ اليدينِ مسيِّفةٍ يُخبُّ بها مستحلفٌ غيرُ أننِ
وعلى "مزائد" بتسهيل الهمزة، وعلى مزاود، كما ذكر صاحب اللسان (٢٢٦)
والصحيح أن "مزاود" جمع لمزود، أو مزودة لا مزادة.

وعلى الرغم من تسليم القدماء بأن الهمز في منائر ومزائد شاذ إلا أنه أخف - عندهم - من الهمز في مصائب ومصائر ومصائد، وذلك "لأن الألف أشبه بالزائد من الياء" (٢٢٧)، وإذا كانت أشبه بالزائد من الياء، فكونها أشبه بذلك من الواو من باب أولى. والصحيح أن هذا تفريق تحكمي ومصطنع، وأن هذه الكلمات حكمها في التكسير واحد، وهي أن تكون مهموزة، ثم تخفف بحذف الهمزة فتتعلق الياء، وما جاء منها بالواو، نحو: مقاوم، ومصاوب ومناور ومزاود، فهي جموع لكلمات مُصَحَّحة غير معلّة، أي لأصول مهجورة مماتة هي: مقوم ومصوبة ومنورة ومزودة. ولكن النحويين والصرفيين يصرون دائماً على التعامل مع أصل الألفاظ المعلّة، لا معها بذاتها، ولا على حسب ما آلت إليه بعد الإعلال، تحلماً واعتباطاً. ومن هنا يلحظ الدارس بوضوح ضعف الترابط، بل فقدانه غالباً بين الظواهر التي يعالجها النحويون، والأحكام التي يصدرونها عليها، ولا غرو في ذلك فالنحو - كما قال فندريس - "كثيراً ما يكون في صراع مع الحس الطبيعي للغة، ففي الأقطار التي

يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة، إذ تخنق الابتكرات القياسية في مهدها، ولا تستطيع الحياة، فهذه يجب لتغلبها أن تكرر غالباً وبصورة مطردة" (٢٢٨).

بقي أن نقول لقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة صنفاً حين أجاز إلحاق ما سماه بالمد الأصلي في صيغة "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل"، ومن ثم جوز الهمز والياء في نحو مكائد ومكايد، ومغاور ومغانر (٢٢٩).

ج - خطايا:

ولعل المثال الأبرز والأشهر على مجافاة المعيارية لروح الواقع اللغوي، هو تفسيرهم لتكسير "خطيئة" على "خطايا".

ولقد كانت هذه القضية مسألة خلافية بين الكوفيين والخليل من جهة، وبين جمهور البصريين من جهة أخرى (٢٣٠)، فذهب الكوفيون والخليل إلى أنها "فعالي". وذهب البصريون إلى أن "خطايا" على "فعائل". وفعالي عند الكوفيين والخليل متطورة من "فعائل" بالقلب المكاني وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايي، مثل خطايح، إلا أنه قدمت الهمزة على الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة" (٢٣١).

وقد ذكر الأنباري رأياً آخر للكوفيين يقول: إن خطايا "فعالي" وليس منقلباً، لأنه جمع خطيئة لا خطيئة، "لأن ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة "فعيلة" من ذوات الواو والياء، وكل "فعيلة" من ذوات الواو والياء نحو: وصية وحشية فإنه يجمع على فعالي دون فعائل" (٢٣٢) وقال الفراء: خطايا جمع خطيئة بلا همز، كما تقول: هدية وهدايا. قال: ولو جمعت خطيئة مهموزة لقلت خطائي، وقال الكسائي: لو جمعتها مهموزة لأدغمت الهمزة في الهمزة كما قلت: دواب".

وأما البصريون - ما عدا الخليل - فقد أصروا على أن خطايا "فعائل"، نظراً إلى أن "خطايا" في اعتقادهم جمع خطيئة، وخطيئة فعيلة، وفعيلة تجمع على "فعائل". وقد بين سيبويه (٢٣٤) والمازني وابن جني جميع الخطوات التي مرت بها خطيئة في تكسيرها حتى أصبحت خطايا". قال المازني: (٢٣٥) "واعلم أنك إذا جمعت خطيئة ورزينة على "فعائل" قلت: خطايا ورزايا، وما أشبه هذا مما لامه همزة في الأصل، لأنك همزت ياء خطيئة ورزينة في الجمع، كما همزت ياء قبيلة

وسفينة حين قلت: قبائل وسفائن- وموضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت: خطائي، ثم أبدلت مكان الياء ألفا... فصارت خطأ... والهمزة قريبة المخرج من الألف فصارت خطأ، فكأنك جمعت بين ثلاث الفات فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياء فصارت خطايا. وعلى هذا فالمراحل أربع هي: خطائي، - خطائي - خطأ - خطايا. ولعل المازني أحس في قرارة نفسه بغرابة هذا التفسير وصعوبة تقبله، لذا ناشد الدارس قائلًا: ^(٢٣٦) "فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإن هذا الباب يدور على هذا".

ولكن هذا التفسير لم يقنع ابن جني، ولم ينقع غلته، فقد كان المازني متسامحاً من وجهة نظره في تفسيره، لأنه على حد قوله قد فرط في ثنتين من الرتب كان ينبغي له ذكرهما وذلك بشيء من ملاطفة الصنعة! ولهذا فقد قدم لنا تفسيراً أكثر تفصيلاً قائلًا: ^(٢٣٧) "فمن ذلك قولهم في "خطايا" أن أصله كان خطائي، وهو - لعمرى - كما ذكروا، إلا أنهم قد أخلوا من الرتب بثنتين: أما إحداهما: فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة خطائي،... ثم أبدلت الياء همزة، فصارت خطائي،... والثانية: أنك لما صرت إلى "خطائي" فأنثرت إبدال الياء ألفا، لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفا، فصرت من خطائي إلى خطائي... ثم أبدلتها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها... فصارت خطأ... ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى فصارت خطايا - فالمراتب إذاً ست لا أربع هي: خطائي، ثم خطائي، ثم خطائي ثم خطائي ثم خطأ ثم خطايا".

ونقول إذا كان تفسير هذه المراحل المزعومة يعد ملاطفة وتيسيراً، فكيف يكون الحال لو كانت هناك عجرفة ومبالغة وتعسير؟

والصحيح أنه لا علاقة لخطايا بخطيئة، إلا علاقة الشيء بأصله البعيد، فخطايا - كما قال الفراء قديماً - جمع خطيئة لا خطيئة، وذلك لأن جمع خطيئة هو خطائي، وقد جاء ذلك عنهم، فقد حكى أبو زيد وأبو الحسن عن العرب قولهم: غفر الله له خطائنه، وحكى أبو زيد وغيره: دريئة ودرائي، وعن قطرب، لفينة ولفائي، وجاء رزيئة ورزائي، ^(٢٣٨) أيضاً، وفي غير باب فعيلة، جاء قرأ، وقرائي، ^(٢٣٩).

وهذه الأمثلة التي حكاها اللغويون تضعف رأي الخليل ومن ذهب مذهبه من أن هناك قلباً مكانياً في خطايا . وبناء على هذه الشواهد فقد قدم ابن جني رأي سيبويه على رأي أستاذه في هذه القضية قائلاً: (٢٤٠) "ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل". وقد قطع بعدم القلب ابن مالك فقال: (٢٤١) "وليس جاء وخطايا مقلوبين خلافاً للخليل".

وإذا كانت خطيئة تكسر على "خطائيء" على حسب ما جاء عن العرب فإن خطايا ليست جمعاً لها، وإنما هي جمع خطية، وخطية في حد ذاتها متطورة عن خطيئة عن طريق تخفيف الهمزة بالحذف، فتلتقي حركتان، الكسرة الطويلة التي تسمى تقليدياً "ياء" فعيلة، وفتحة الهمزة، وهذا كما قدمنا سياقاً مرفوضاً عربياً وسامياً، فيحصل انزلاق بينهما، وبالانزلاق تتخاق الياء ومن ثم تصبح الكلمة خطية *thaiya* . وقد حفظت هذه المرحلة من مراحل تطور "خطيئة" في قراءات بعض القراء، فقد ذكر ابن جني، أن منهم من قرأ: "خطية" ولكنه وصف هذا التخفيف بأنه خطأ، نظراً إلى أن الياء "زيدت للمد، فلو حركت لبطل الغرض فيها، لأن الحركة تخرجها عن المد" (٢٤٢).

وبعد تشكل الياء بالانزلاق تابعت الكلمة تطورها عن طريق تقصير الكسرة الطويلة في خطية *thaiya* ، والتعويض موقعياً من الجزء المحذوف من الحركة بمد (تشديد) الياء المتخلفة بالانزلاق، ومن ثم أصبحت "خطية" فكسرت كما تكسر نظائرها في اللفظ نحو: هدية وقضية وسرية... ونظراً إلى صعوبة تكسير خطيئة بسبب اجتماع الهمزتين فقد استغنى العرب بتكسير خطية عن تكسير خطيئة، ومن ثم هجر خطائيء جمع خطيئة، وحل مكانه خطايا جمع خطية، فهو إذاً مما استغنت فيه العربية بالفرع عن الأصل، وما أكثر ذلك!

الهوامش والحواشي

- ١- مناهج البحث في اللغة ص ٢٥٢.
 - ٢- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٩٣.
 - 3- Bloomfield. Language. P. 138.
 - ٤- انظر على سبيل المثال المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٦٧. وانظر أيضاً
الصرف الواضح ص ١٠٢، ١٠٧.
 - ٥- شرح الشافية ١/٨٢.
 - ٦- المنصف ١/٧٢.
 - ٧- الممتع في التصريف ١/١٩١.
 - ٨- الكتاب ٤/٢٨٣.
 - ٩- العين (تحقيق عبدالله درويش) ١/٥٤.
 - ١٠- الكتاب ٤/٢٨٣.
 - ١١- اللغة ص ٢٢٤.
 - ١٢- المرجع السابق في المكان نفسه.
 - ١٣- الفلسفة اللغوية ص ٨٩.
 - ١٤- المرجع السابق ص ٩٠.
 - ١٥- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٧.
 - 16- Comparative Gr. of the Semitic Lang. P.221.
 - ١٧- الكتاب ٤/٢٨٣.
 - ١٨- دقائق التصريف ص ١٦٥.
 - ١٩- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٤-٩٦.
 - 20- Lectures on the Comp. Gr. of the Semitic Lang.P. 208.
- ومعلوم أن كتاب رايت هذا كان قد صدر لأول مرة عام ١٨٩٠م. وقبل رايت كان

جرجي زيدان قد نص على ذلك في كتابه "الفلسفة اللغوية" الذي صدر في القاهرة لأول مرة عام ١٨٨٦م وعبارته: "أما من قبيل وضع التاء بعد الفاء في "افتعل" فيرد إلى ناموس القلب بسهولة". انظر زيدان: الفلسفة اللغوية، ص ٩٠.

٢١- ظاهرة القلب المكاني في العربية ص ٤٠.

٢٢- ذكر الدكتور الحموز أن برجشتراسر كان أكثر المستشرقين حديثاً عن تحليل القلب المكاني. انظر: الحموز ص ٤٠. وهذا غير صحيح. فبرجشتراسر لم يزد على أن ردّ كلام من سبقه من المستشرقين، كما أن كلامه على هذه الظاهرة لم يزد على أربعة أسطر، في حين تحدث عنها وليم رايت بشكل مستفيض وفي غير موضع. انظر:

Wright: Lectures PP. 42, 208, 209.

كما تحدث عنها بروكلمان في غير موضع أيضاً. انظر: فقه اللغات السامية. الصفحات: ٨٠، ١١٠.

٢٣- وهم الدكتور الحموز فظن أن ما جاء في الحاشية رقم (٢) ص ١٤٦ من كتاب "العربية الفصحى" وهو أن القلب المكاني في "افتعل" حصل بفعل قانون صوتي للدكتور عبد الصبور شاهين. والصحيح أنه كلام هنري فليش نفسه. انظر: الحموز، القلب المكاني ص ٤٤ هامش رقم (٤). وانظر: فليش، هنري، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، بيروت، ١٩٦٦ ص ١٤٦ هامش ٢.

٢٤- فقه اللغات السامية ص ٤٥.

٢٥- المرجع السابق ص ٤٣.

٢٦- فقه اللغات السامية ص ٧٣.

٢٧- المرجع السابق ص ٤١.

٢٨- المرجع السابق ص ١١٠.

٢٩- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية (رسالة دكتوراه) ص ٤٨٦ -

٤٨٧.

30- A Reader in Historical and Comparative Linguistics.P. 116

٣١- المنصف ١/٥٣.

٣٢- المرجع السابق ١/٥٥.

٣٣- ظاهرة القلب المكاني ص ٥٩ ، ١٦٠.

٣٤- العربية الفصحى ص ١٤٦.

٣٥- اللغة ص ١٥٤.

٣٦- المرجع السابق ص ٢٠٤.

37- Lectures on the Comp. Gr. of the Semitic Lang.P. 208.

٣٨- لسان العرب ٨/٦٨.

٣٩- التطور النحوي للغة العربية ص ٣٦.

٤٠- المنصف ٢/٣٢٤.

٤١- فقه اللغات السامية ص ١١٠.

42- Lectures .P. 209.

٤٣- الفلسفة اللغوية ص ٩٠.

٤٤- فقه اللغات السامية ص ١١٠.

٤٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٣٥.

٤٦- الكتاب ٤/٢٨٣.

٤٧- المرجع السابق ٤/٢٨٤.

48- Lectures. P . 214.

وانظر أيضاً:

Comp. Gr. P. 225.

49- Lectures. P . 204.

وانظر أيضاً:

Comp. Gr. P. 219.

٥٠- لسان العرب ٨/١١٠.

51- Comp. Gr. P. 218.

٥٢- يتم نطق هذه السين واللسان مرتفع بشكل طفيف، ومتقوس مشكلاً سطحاً مقعراً، وتكون أسلة اللسان ضد اللثة. أنظر:

Comparative. Gr. P. 60.

53- Comp. Gr. P. 218.

54- Lectures. P. 205.

55- An Intr. to the Comp. Gr. of the Semitic Lang. P. 126.

٥٦- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٢٢.

٥٧- أسرار العربية ص ٤٠٥.

٥٨- الكتاب ٤/٣٢٤.

٥٩- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٠- الكتاب ٤/٣٢٤.

٦١- المقتضب ١/٩١.

٦٢- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٣- المقتضب ١/٩١.

٦٤- شرح الشافية ٢/٨٠.

٦٥- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٦- المرجع السابق ١/١٨٠.

٦٧- الكتاب ٤/١٩٥.

٦٨- الخصائص ٢/١٤.

٦٩- المنصف ١/٢٢٨.

٧٠- المقتضب ١/٩٢.

٧١- الكتاب ٤/٣٢٤.

- ٧٢- سر صناعة الإعراب ١/١٤٨ .
- ٧٣- صناعة الكتاب ص ١٩٣ .
- ٧٤- زيادة يقتضيتها السياق .
- ٧٥- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢١١ .
- ٧٦- المرجع السابق ص ٧١ .
- ٧٧- تهذيب اللغة ٩/٢٥٨ .
- ٧٨- تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٨ - ٦٩ .
- ٧٩- الأمل الشجرية ٢/١٧ .
- ٨٠- لسان العرب ٢٠/٢٨٢ . وقد ضبط الفعل في تهذيب اللغة هكذا "يتقي" . انظر الأزهرى، تهذيب اللغة ٩/٢٥٨ . وضبط في إصلاح المنطق بالتشديد هكذا: "يتقى" . انظر ابن السكيت أبو يوسف يعقوب (٢٤٤هـ / ٨٥٨م)، إصلاح المنطق، ط٢، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م ص ٢٢ .
- ٨١- تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩ . وقد ضبط الفعل بسكون التاء أي "أتقى" في إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤، وكذلك ضبطه الأزهرى في تهذيب اللغة ٩/٢٥٨ وجاء في اللسان ٢٠/٢٨٢: "قال ابن بري: والصحيح في هذا البيت وفي بيت خفاف ابن ندبة: يَتَّقِي وَأَتَّقَى بفتح التاء لا غير" .
- ٨٢- ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ٢٤، وتهذيب اللغة ٩/٢٥٧، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩ .
- ٨٣- إصلاح المنطق ص ٢٤ . انظر: تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩ .
- ٨٤- المرجع السابق في المكان نفسه . ورواية تهذيب إصلاح المنطق: تقاك بكعب، انظر ص ٧٠ .
- ٨٥- لسان العرب ٢٠/٢٨٢ .
- ٨٦- الخصائص ٢/٢٨٦ . والبيت لمرداس بن حصين .
- ٨٧- لسان العرب ٢٠/٢٨٢ .

٨٨- هكذا بهمزة وصل مع تحرك ما بعدها . والمشهور تقي يتقي من غير همزة وصل لتحرك التاء . انظر تعليق ابن بري، اللسان ٢٠/٢٨٣ .

٨٩- دقائق التصريف ٢٤٨ - ٣٤٩ .

٩٠- لسان العرب ٢٠/٢٨٣ .

٩١- المرجع السابق ٢٠/٢٨٤ . وانظر شرح الشافية ٤/٤٩٧ .

٩٢- انظر ص ١٤ من البحث .

٩٣- دقائق التصريف ص ٣٤٩ .

٩٤- الكتاب ٣/٥٤٩ .

٩٥- المرجع السابق ٣/٥٥٢ .

٩٦- انظر ص ١٠ - ١١ من البحث .

٩٧- أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٨٨ .

٩٨- لسان العرب ٥/٤ ، ١٠ .

٩٩- سورة الكهف آية ٧٧ .

١٠٠- هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب . وأفهم ابن محيصة واليزيدي

والحسن . انظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٤ . وقد ذكر الفراء أن هذه قراءة

مجاهد . انظر معاني القرآن (للفراء) ٢/١٥٦ . وقد ذكر أبو منصور الأزهري

أن هذه القراءة قد صحت أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما . انظر لسان

العرب ٥/٦ ، وذكر أن أبا زيد قرأ: "لتخذت عليه أجرا" بفتح الخاء . انظر

لسان العرب ٥/٦ .

١٠١- لسان العرب ٥/٦ .

١٠٢- الخصائص ٢/٢٨٧ .

١٠٣- شرح الشافية ٣/٧٩ .

١٠٤- الخصائص ٢/٢٨٧ .

١٠٥- الحجة في القراءات السبع ص ٢٢٩ .

- ١٠٦- في المطبوع: "همزة الوصل" وهو سهو.
- ١٠٧- تاج اللغة وصحاح العربية ٥٥٩/٢.
- ١٠٨- إعراب القرآن ٤٦٨/٢.
- ١٠٩- الخصائص ٢٨٧/٢.
- ١١٠- لسان العرب ١٠/٥.
- ١١١- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢١١.
- ١١٢- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٥.
- ١١٣- معاني القرآن (الفراء) ١٥٦/٢.
- ١١٤- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٢٧٦/٢.
- ١١٥- سورة يس أية ٤٩.
- ١١٦- السبعة في القراءات ص ٥٤١.
- ١١٧- اتحاف فضلاء البشر ص ٣٦٥.
- ١١٨- المرجع السابق في المكان نفسه.
- ١١٩- إعراب القرآن ٣٩٧/٣.
- ١٢٠- البحر المحيط ٣٤٠/٧.
- ١٢١- إعراب القرآن ٣٩٧/٣ والبحر المحيط ٣٤٠/٧.
- ١٢٢- دقائق التصريف ص ١٦٦.
- ١٢٣- الكتاب ٤٤٣/٤.
- ١٢٤- المنصف ٢٣٦/٢.
- ١٢٥- البحر المحيط ٣٥٣/٧.
- ١٢٦- الكتاب ٤٤٤/٤.
- ١٢٧- سورة الصافات أية ١٠.
- ١٢٨- مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧.

- ١٢٩- إعراب القرآن ٣/٤١٢.
- ١٣٠- الكتاب ٤/٤٤٤.
- ١٣١- البحر المحيط ٤/٤٦٥.
- ١٣٢- الكتاب ٤/٤٤٤.
- ١٣٣- البحر المحيط ٤/٤٦٥.
- ١٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٩٧.
- ١٣٥- هكذا! ومعروف أن الصاد مهموسة.
- ١٣٦- الكتاب ٤/٤٤٣.
- ١٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٧٢.
- ١٣٨- التعريف بعلم اللغة ص ١٦٨.
- ١٣٩- اللغة ص ٤٩.
- ١٤٠- شرح الشافية ٣/٢٣٥.
- ١٤١- انظر بحثنا "التأكيد بالنون، طبيعته، أصله وأثره" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث ١٩٨٨م ص ١٢٧، هـ ١.
- ١٤٢- انظر ص ١٧ من البحث.
- ١٤٣- دقائق التصريف ص ١٦٦.
- ١٤٤- إعراب القرآن ٣/٣٩٧، ١/٣٣٨، ٢/٢٥٤.
- ١٤٥- سورة البقرة آية ٥٤. وقد روى اليزيدي عن أبي عمرو إسكان الهمزة في "بارئكم". ولكن حكى سيبويه عن هارون "بارئكم" باختلاس الهمزة والحركة فيما رواه اليزيدي عنه بالإسكان، لأن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنه أسكن". انظر ابن خالويه، الحجة ص ٧٧ - ٧٨.
- ١٤٦- اللسان ١٥/٧١ (خصم).
- ١٤٧- شرح الشافية ٣/٢٣٥.

- ١٤٨- الكتاب ٤/٢٨٠.
- ١٤٩- العين ٥/٢٨٠.
- ١٥٠- المرجع السابق في المكان نفسه.
- ١٥١- الكتاب ٤/٢٧٩.
- ١٥٢- المرجع السابق ٤/٢٨٠.
- ١٥٣- شرح الشافية ٢/٢٤٧ وانظر : لسان العرب ١٢/٢٨٦.
- ١٥٤- شرح الشافية ٢/٢٤٧.
- ١٥٥- البحر المحيط ١/١٢٧.
- ١٥٦- الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٢.
- ١٥٧- البحر المحيط ١/١٢٧.
- ١٥٨- الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٣. وانظر شرح الشافية ٢/٢٤٧.
- ١٥٩- البحر المحيط ١/١٢٨.
- ١٦٠- المرجع السابق في المكان نفسه.
- ١٦١- العين ٥/٢٨٠.
- ١٦٢- الكتاب ٤/٢٧٩.
- ١٦٣- المنصف ٢/١٠٢.
- ١٦٤- الأصول في النحو ٣/٤٤٦.
- ١٦٥- كشف المشكل في النحو ٢/٢٣١.
- ١٦٦- العين ٥/٢٨٠.
- ١٦٧- الكتاب ٤/٢٨٠.
- ١٦٨- إصلاح المنطق ص ١٥٩.
- ١٦٩- ظاهرة القلب المكاني ص ٢٨.
- ١٧٠- في المطبوع "ملاّكه".

- ١٧١- أ - المذكر والمؤنث ص ٢٦٠.
- ب - الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٦٧.
- ١٧٢- لسان العرب ١٢/٢٨٦.
- ١٧٣- "ملك" مفرد وجمع- انظر اللسان ١٢/٢٨٦، وكونها جمعاً واضح جداً في قوله تعالى: "والمك على أرجائها" سورة الحاقة آية ١٧. وقد ذهب أبو حيان (البحر ٨/٣٢٢) إلى أن الملك اسم جنس يراد به الملائكة.
- ١٧٤- تصحيح الفصيح ١/٢٠٧.
- ١٧٥- لسان العرب ١/١٥٠.
- ١٧٦- المرجع السابق ١٧/٥٤.
- ١٧٧- المرجع السابق ١٣/٣٢٨.
- ١٧٨- التطور النحوي للغة العربية ص ٤١.
- ١٧٩- المنصف ٢/١٠٣ - ١٠٤.
- ١٨٠- شرح الشافية ٢/٣٤٧.
- ١٨١- البحر المحيط ٤/٢٧١.
- ١٨٢- سورة الأعراف آية ١٠.
- ١٨٣- البحر المحيط ٤/٢٧١.
- ١٨٤- الكتاب ٤/٣٥٥.
- ١٨٥- المرجع السابق ٤/٣٥٦.
- ١٨٦- الخصائص ٣/٢٧٣.
- ١٨٧- سيبويه والقراءات ٨٨.
- ١٨٨- المدارس النحوية ص ١٥٧.
- ١٨٩- معاني القرآن (الأخفش) ٢/٣٢٧.
- ١٩٠- إعراب القرآن ٢/١١٥.
- ١٩١- المنصف ١/٣٠٧.

- ١٩٢- المقتضب ١/١٢٣ .
- ١٩٣- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٤٩ .
- ١٩٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/٦٤ .
- ١٩٥- مجالس ثعلب ١/١٧٩ .
- ١٩٦- النشر في القراءات العشر ١/١٠ - ١١ .
- ١٩٧- إعراب القرآن ٤/٩٢ .
- ١٩٨- السبعة في القراءات ص ٥٤ .
- ١٩٩- قراءات القراء المعروفين ص ٥١ .
- ٢٠٠- مغني اللبيب ص ٣٣٧ .
- ٢٠١- خزانة الأدب ٤/١٣٤ .
- ٢٠٢- البحر المحیط ٤/٢٧١ .
- ٢٠٢- المرجع السابق في المكان نفسه .
- ٢٠٤- المرجع السابق ٣/٢١٧ .
- ٢٠٥- معاني القرآن (الفراء) ١/٢٧٣ .
- ٢٠٦- النشر في القراءات العشر ١/١٠ .
- ٢٠٧- التعريف بعلم اللغة ص ٧٢ .
- ٢٠٨- قال أبو علي الفارسي: "ووزن معيشة عند الخليل وسيبويه يصلح أن يكون مَفْعَلَةٌ وأن يكون "مَفْعُلَةٌ" . فأما وزنهم لها بـ "مفعلة" فجلي بين، وكان أصله معيشة فحذفت الضمة وأسكنت (الياء) وكسر ما قبلها لمكانها، وكذلك "مفعلة" نقلت الكسرة من الياء الى ما قبلها" . انظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ/٩٨٧م)، البغداديات تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢ ص ٢٤٧ . والمعوشة لغة الأزدي . قال حاجر بن الجعد:
- من الخفرات لا يتم غذاها ولا كد المعوشة والعلاج

- ٢٢٩- في أصول اللغة ص ٢٢٦ .
- ٢٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١١٦) ص ٤٢٩ .
- ٢٣١- المرجع السابق في المكان نفسه .
- ٢٣٢- المرجع السابق في المكان نفسه .
- ٢٣٣- إعراب القرآن ١/٢٢٠ .
- ٢٣٤- الكتاب ٣/٥٥٣ .
- ٢٣٥- المنصف ٢/٥٤ .
- ٢٣٦- المرجع السابق ٢/٥٥ .
- ٢٣٧- الخصائص ٣/٥ .
- ٢٣٨- المرجع السابق ٣/١٤٣، ٢/٦ وانظر المنصف ٢/٥٧ .
- ٢٣٩- لسان العرب ١/١٢٥ .
- ٢٤٠- المنصف ٢/٥٧ .
- ٢٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣١٦ .
- ٢٤٢- المنصف ١/٣٢٨ .

المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، البنّاء ، أحمد بن عبد الغني (١١١٧هـ / ١٧٠٥م) رواية وتصحيح: علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، د.ت.
- ٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الشايب، فوزي حسن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٨٢م (لم تنشر بعد).
- ٣- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ / ١١٨١م)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م.
- ٤- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (٢٤٤هـ / ٨٥٨م) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٥- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ / ٩٢٨م) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٦- أعجب العجب في شرح لامية العرب، الزمخشري، محمود بن عمر (٥٢٨هـ / ١١٤٤م) ط١، دار الوراق، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- ٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسن بن أحمد (٢٧٠هـ / ٩٨٠م) دار مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ٨- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٢٨هـ / ٩٤٩م) تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٩- الأمالي الشجرية، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢هـ / ١١٤٨م) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- ١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ / ١١٨١م) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ١١- البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ / ١٣٤٤م)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

- ١٢- البغداديات، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (٢٧٧هـ/٩٨٧م) تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣.
- ١٢- البيان في غريب القرآن، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ/١١٨١م) تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠م.
- ١٤- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (٢٩٢هـ/١٠٠٣م) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤.
- ١٥- تذكرة النحاة، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م) تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ١٧- تصحيح الفصيح، ابن درستويه، عبدالله بن جعفر (٢٤٧هـ/٩٥٨م) تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، بغداد، ١٩٧٥.
- ١٨- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، إخراج وتصحيح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.
- ١٩- التعريف بعلم اللغة، كرستل، ديفد- ترجمة: حلمي خليل، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩م.
- ٢٠- تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (٥٠٢هـ/١١٠٩م)، تحقيق: فخر الدين قباوة ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.
- ٢١- تهذيب اللغة، الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠/٩٨٠م) تحقيق: عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٧م.
- ٢٢- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (٦٧١هـ/١٢٧٣م)، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

- ٢٢- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (٢٧٠هـ/٩٨٠م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٧.
- ٢٤- الحيوان، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ/٨٦٩م) تحقيق: يحيى الشامي، ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٢٥- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ/١٦٨٢م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٢٦- الخصائص، ابن جنى، أبو الفتح عثمان (٢٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- ٢٧- دراسات في علم أصوات العربية، عبده، داود، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.
- ٢٨- دقائق التصريف، القاسم بن محمد سعيد (القرن الرابع الهجري) تحقيق: أحمد ناجي القيسي وزميليه، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٢٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٢٢٨هـ/٩٤٠)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
- ٣٠- السبعة في القراءات، ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى (٢٢٤٠هـ/٩٣٦م)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٣١- سر صناعة الإعراب، ابن جنى أبو الفتح عثمان (٢٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: حسن هندايي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- ٣٢- سيبويه والقراءات، الأنصاري، أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٣٣- شرح الشافية، الرضي الاسترأباضي محمد بن الحسن (٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، ط٢، دار المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٥م.
- ٣٤- الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

- ٣٥- صناعة الكتاب، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد (٢٣٨هـ/٩٤٩م) تحقيق: بدر أحمد ضيف، ط١، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٣٦- ظاهرة القلب المكاني في العربية، الحموز، عبد الفتاح أحمد، دار عمار عمان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٣٧- العربية الفصحى، فليش، هنري، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، بيروت، ١٩٦٦م.
- ٣٨- العين، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/٧٩١م) تحقيق: عبدالله درويش، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ٣٩- العين: الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٤٠- فقه اللغات السامية، بروكلمان، كارل، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٧٧م.
- ٤١- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، زيدان، جرجي، ط٤ دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ٤٢- في أصول اللغة، خلف الله، محمد، وأمين، شوقي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٦٩م.
- ٤٣- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، الأندرابي أحمد بن أبي عمر (بعد ٥٠٠هـ) تحقيق: أحمد نصيف الجنابي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٤٤- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ/٧٩٦) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ٤٥- كشف المشكل في النحو - الحيدرة أبو الحسن علي بن سليمان (٥٩٩هـ/١٢٠٣م) تحقيق: هادي عطية مطر، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٤م.
- ٤٦- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم (٧١١هـ/١٣١١م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

٤٧- اللغة، فندريس، جوزيف. ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٤٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير محمد ضياء الدين (٦٣٧هـ/١٢٣٩م) تحقيق: أحمد الحوفي وزميله، ط٢، دار الرفاعي الرياض، ١٩٨٣م.

٤٩- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ/٩٠٤م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

٥٠- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (٢٧٠هـ/٩٨٠م) تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة، د.ت.

٥١- المدارس النحوية، ضيف، شوقي. ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥٢- المدارس النحوية أسطورة وواقع. السامرائي، إبراهيم، ط١، دار الفكر، عمان ١٩٨٧م.

٥٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. رمضان عبد التواب ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي - الرياض، ١٩٨٢م.

٥٤- المذكر والمؤنث، الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ/٩٤٠م) تحقيق: طارق الجنابي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م.

٥٥- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ/١٥٠٥م) تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨م.

٥٦- معاني القرآن، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ/٨٣٠م)، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.

٥٧- معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ/٨٢٢م)، تحقيق: محمد علي النجار وزميله، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري (٣١١هـ/٩٢٣م) تحقيق: عبد الجليل شلبي، المكتبة العربية، بيروت، د.ت.

- ٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ/١٣٦٠م) تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.
- ٦٠- المفتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ/٨٩٨م)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٦١- المتع في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن (٦٦٩هـ/١٢٧٠م) تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٧م.
- ٦٢- مناهج البحث في اللغة، حسّان، تمّام، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤م.
- ٦٣- المنصف، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ٦٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، شاهين، عبد الصبور، ط١، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٦٥- النشرفي القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ/١٤٢٩م) - المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٦٦- نهج البلاغة، الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد (٤٠٤هـ/١٠١٣م) شرح الشيخ محمد عبده، المكتبة الأهلية بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٦٧- همع الهوامع في شرح الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (٩١١هـ/١٥٠١م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.
- 68- Bloomfield. L. Language, 12th impression, London, 1976.
- 69- Moscati. S. and others. An Introduction to the Comparative grammar of the Semitic Languages. 2nd edition, Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 1969.
- 70- O'Leary, Comparative grammar of the Semitic Languages, Phillo Press, Amsterdam, 1969.

- 71- Wright. W. Lectures in the Comparative grammar of the Semitic Languages, Phillo Press, Amsterdam, 1981.
- 72- Vendryes, J. Some thoughts on sound Laws, the Seventh chapter of A Reader in Historicals, and Comparative Linguistics, Allan, R. Keiler, Holt, Rinehart, and Winston U.S.A., 1972.